كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – مراكش
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ÉCONOMIQUES ET SOCIALES – MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
MARRAKECH

بحث لنيل شهادة الإجازة

شعبة القانون الخاص

مسلك القانون المدني

التعويض عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي

تحت إشراف الدكتور :

د. مولاي حفيظ علوي قاديري

من إعداد الطلبة أو الطالب:

- ✓ خديجة أيت الغاشي
- ✓ كوثر أيت وغاض
- ✓ أيوب أيت عومو
- ✓ لحسن أيت تكورامت

2025/2024

كلمة شكر وتقدير

قد تكون عبارات شكر فى بعض الأحيان قاصرة عن تحقيق المراد فى تبليغ مشاعر الامتنان والعرفان لكن تبقى الوحيدة التى قد يستطيع المرء أن يعبر من خلالها عن كل ما يخالفه من مشاعر الاحترام والتقدير.

وفى هذا السياق نشكرك أستاذنا الفاضل"

"مولاى حفيظ علوى قادرى"

على كل ما بذلته من جهد وعضاء فى سبيل تعلمنا .

إهداء

إلى كل من ساندنى خلال مسيرتى العلمية

إلى أسرتى الكريمة

وأساتذتى الأفاضل وأصدقائى الأوفياء لهذى لكم هذا العمل المتواضع

بكل تقدير

مقدمة

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمة العقل والتي ميز بها الانسان على كثير من المخلوقات وجعله قادرا على الفهم والتدبر والتمييز بين الخير والشر وذلك مصداقا لقوله تعالى {ولقد كرمنا بني ادم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا} ومن خلال العقل استطاع الانسان الرقي في الحياة، وتحدي صعابها وتحسين مستوى عيشه وعلاقاته بكل مكونات هذا الوجود ونعمة تسخير كل شيء له، اعتمادا على العلم حجة وبرهانا ونتائج باهرة ملموسة احيانا.

فمنذ دخول العالم مرحلة الثورة الرقمية، والابداع والاختراع وتسارع وثيرة التطور التكنولوجي التي وصلت الى مرحلة الذكاء الاصطناعي، الذي أحدث انقلابات كبرى في الحياة البشرية وانماط عيشها وتفكيرها. التي لم يشهد العالم مثيلا لها وكاد يخيل للناس انهم في حلم مما يرونه من اثار الذكاء الاصطناعي، وذلك راجع أساسا لمحاكاة الذكاء الاصطناعي الذي حير عقول البشر.

فقد شهد الذكاء الاصطناعي طفرة واسعة جدا بفعل التحول الرقمي والتحول التكنولوجي لا سيما في مجال التعلم العميق والانماط المعقدة في البيانات النصية وإنتاج تنبؤات على غرار التفكير البشري. مما يرى فيه البعض إنجازا علميا فاق كل التوقعات ويبشر بمستقبل أفضل للبشر، لان اول ما يبدو مع كل انتاج او اختراع منافعه ومجالات الاستفادة منه. في حين يرى اخرون ما يسببه من اضرار تمس بالكرامة الإنسانية. والتي تتجلى في اضرار اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ففيه اذن تهديد للبشرية واقصاء لفعلها بصفة شبه نهائية. ليعيش العالم مرحلة ما بعد البشرية. وبين هاتين النظرتين تتراوح رؤى أخرى ما زالت لم تستوعب بعد حجم هذا التحدي. وتتفادى الحكم النهائي على الذكاء الاصطناعي بالتركيز على مردوده في مجال محدد يحرز النظر فيه باب التخصص. فقد وظف في الطب والصناعة والنقل والتعليم والخدمات المالية كما

استفيد منه في مجال العلوم الشرعية والقانونية ومجال القضاء. مع ما يشوب هذا التوظيف من مخاوف.

أهمة الموضوع:

وتأتي أهمية الذكاء الاصطناعي في العلوم مع انتشار البيانات المرقمنة

والحاجة لتحليليها لاستنباط المعلومات والرؤى منها. خصوصا مع ظهور نتائج إيجابية وذلك من خلال استخدامه في اصدار الاحكام ودعم عملية الاستنباط. كما تتجلى ايضا في حماية الحقوق التي يمكن ان تهدر بسبب التقنيات الجديدة التي تتسبب في اضرار جسيمة للأفراد او الشركات سواء كانت مادية او معنوية ووجود اطار قانوني للتعويض يحمي الافراد من الانتهاكات ويضمن العدالة ،بالإضافة الى تعزيز الثقة في التكنولوجيا من خلال نظام قانوني يعالج الاضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي وذلك لتمكين الناس من استخدام هذه التقنيات بثقة كذلك تحفيز التطوير المسؤول من خلال وجود قواعد واضحة للمساءلة والتعويض تشجع الشركات على تطوير انظمة الذكاء الاصطناعي تراعي السلامة والاخلاقيات وتتجنب الاهمال او الاستخدام الضار، وهناك ايضا سد الفراغ القانوني ، لان القوانين التقليدية قد لا تكون كافية للتعامل مع خصوصيات التعامل مع الذكاء الاصطناعي ، مثل "الاستقلالية واتخاد القرارات بدون تدخل بشري ."

مع امكانية استخدام الذكاء الاصطناعي على نطاق عالمي يصبح من المهم وجود اطر قانونية او توافقات عامة لتنظيم مساءلة الاضرار والتعويض بين الدول.

قد يترتب على السلوكيات التي يتخذها الذكاء الاصطناعي بعض الاضرار التي تلحق بالغير والتي يصعب مواجهتها في ظل القوانين الحالية، وهذا يرجع لا تخاده قرارات ذاتية دون تلقي أوامر من مالكه ما يصعب التحكم فيه وهذه هي الأسباب التي تجعله مصدرا للمخاطر العامة وبالتالي لا يمكن تحديد عما إذا وقع نتيجة من البيئة التي يستخدم فيها ام بسبب خلل في تصنيعه، الامر الذي يدفعنا الى التفكير في الشخصية القانونية لان الغرض من الاعتراف بالشخصية القانونية ليس تمتع الذكاء الاصطناعي بالحقوق الكاملة للإنسان بل التوصل الى

سلوك الذكاء الاصطناعي قصد تعويض المضرور وإقرار عقوبات مناسبة لجسامة الجرائم المرتكبة.

أهداف الموضوع:

– تقديم عمل علمي لفائدة الباحثين والمختصين في مجال القانون والطلاب وغيرهم من المهتمين بهذا المجال.

أسباب اختيار البحث:

يعد اختيارنا لموضوع التعويض عن الاضرار التي يتسبب فيها الذكاء الاصطناعي ما يلي:

أسباب موضوعية:

–موضوع جديد على الساحة الدولية والمحلية وقدر الخطورة التي يشكلها استخدام الذكاء الاصطناعي والاثار المترتبة عن تطبيقه.

–قلة الدراسات ونقص البحوث حول الموضوع.

أسباب ذاتية:

–الرغبة في البحث في هذا الموضوع ودراسته والمساهمة ولو بجزء بسيط في إثراء المكتبة القانونية.

–الميل والاهتمام بهذه الموضوعات المتعلقة مباشرة بالواقع ولما لتطبيق الذكاء الاصطناعي من أهمية بالغة للدولة والمجتمع على حد سواء في مختلف مجالات الحياة.

منهج الدراسة:

اعتمدنا على المناهج: (الوصفي، التحليل، المقارن) لدراسة موضوع الاضرار المترتبة عن استخدام الذكاء الاصطناعي. بحيث تم استعمال المنهج الوصفي في التعريفات والمفاهيم الخاصة بمجالات تطبيقه واهم الاضرار المتعلقة باستخدامه وتبيان بعض الحقائق الثابتة. في

حين تم استعمال المنهج التحليلي لدراسة مختلف الاثار القانونية للذكاء الاصطناعي وتحليلها بإبراز مكانة مختلف الآراء والمواقف حول الجوانب القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي واستخدامه، كما استعملنا المنهج المقارن المتمثل في المقارنة بين مختلف التشريعات.

صعوبة الدراسة:

ندرة المراجع والدراسات القانونية الخاصة بموضوع "التعويض عن اضرار الذكاء الاصطناعي "الحديث الذي ما زال لم يلقى الاهتمام الكافي باعتبار انه من المواضيع الجديدة التي لم يصل اليها الحبر كثيرا من قبل رجال القانون والدراسات الاكاديمية المتخصصة. حيت انحصر تناول موضوع الذكاء الاصطناعي في بعض المقالات القانونية والكتب الخارجة عن مجال القانون.

إشكالية الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع البحث، ونتيجة لغياب إطار قانوني خاص يعالج التعويض عن اضرار الذكاء الاصطناعي فانه يثير اشكالية محورية مفادها:

هل تكفي القواعد العامة في القانون المغربي لضمان تعويض عادل عن اضرار الذكاء الاصطناعي؟

ولدراسة وتحليل هذه الاشكالية المحورية للموضوع والاحاطة بكل جوانبها سنحاول الاجابة عن الاسئلة الفرعية والهامة التي تفرضها والمتعلقة ب:

- ✓ فيما تتمثل مخاطر استخدامه؟
- ✓ هل للذكاء الاصطناعي شخصية قانونية؟
- ✓ ماهي المسؤولية المترتبة عن أضرار استخدام الذكاء الاصطناعي؟
- ✓ من هو المسؤول عن تعويض هذه الاضرار هل هو المبرمج ام المستعمل؟
- ✓ دور التأمين في التعويض عن الاضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي؟

خطة الدراسة:

انطلاقا من الاعتبارات السابقة ومحاولة تحليل الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الموضوع إلى:

- ✓ **المبحث الأول: أساس المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي**
- ✓ **المبحث الثاني: أثار المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي**

المبحث الأول: أساس المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي في ظل القواعد التقليدية

نظرا لغياب نص خاص يحدد الأساس الذي تنبني عليه المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تسببها الروبوتات، يمكن تناولها وفق القواعد التقليدية **(المطلب الأول)**، قبل أن نعرج لدراستها وفق الاتجاه الحديث **(المطلب الثاني)**، محاولة لإيجاد أساس قانوني لمساءلة عن الأضرار الناجمة عن أفعال الروبوتات ويتماشى مع خصوصيات هذه الأخيرة.

المطلب الأول: أساس المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي في ظل القواعد التقليدية

يمثل تعويض المضرور عن الاضرار التي تصيبه الهدف الأسمى للقانون المدني، والتشريعات المختلفة أساس المطالبة بالتعويض أما على أساس نظرية الخطأ وأما على أساس نظرية الضرر بيد أن تحديد أساس معين تقوم عليه المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي محل خلاف بين الفقهاء، فالبعض يجعل من المسؤولية عن الأشياء غير الحية أساسا له**(الفقرة الأولى)**، في حين يرى البعض إمكانية تطبيق نظرية المسؤولية عن المنتجات المعيبة**(الفقرة الثانية)**، فكان من الضروري دراسة مدى كفاية تلك القواعد للتطبيق على الذكاء الاصطناعي.

الفقرة الأولى: المسؤولية المدنية عن الأشياء غير الحية

ولقيام مسؤولية حارس الشيء حسب مقتضيات الفصل 88 من ق ل ع[1] فانه يلزم توافر الشروط التالية:

ان يتعلق الامر بوجود شيء بسبب للغير(أولا)، وان يكون لهذا الشيء حارسا قانونيا (ثانيا).

[1] لقد نظم المشرع المغربي مسؤولية حارس الشيء في الفصل 88 من قانون الالتزامات والعقود حيث نص على أنه " كل شخص يسأل عن الضرر الحاصل من الأشياء التي في حراسته، إذا تبين أن هذه الأشياء هي السبب المباشر للضرر، وذلك ما لم يثبت أنه فعل ما كان ضروريا لمنع الضرر، وأن الضرر يرجع إما لحادث فجائي أو لقوة قاهرة أو لخطأ المضرور" في حين نظمها المشرع الفرنسي في المادة 1242 من ق م. ف. كما نظمها المشرع المصري في المادة 178 من القانون المدني حيث نصت على أن كل من تولى حراسة الأشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة الآلات الميكانيكية يكون مسؤولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة."

أولا: ان يتعلق بوجود الامر شيء يسبب ضررا للغير

مما لا شك فيه ان الفصل 88 من ق ل ع لم يحدد بكيفية واضحة نوعية الأشياء التي يتعين اخدها بعين الاعتبار عند تطبيق مضمون هذا الفصل الامر الذي فتح بابا واسعا لاجتهاد في هذا الخصوص ، حيث ان الموقف الذي سلكه المشرع المغربي في الفصل 88 هو نفس الموقف الذي سلكه هذا الخصوص ، حيث ان المادة 1384 اذا انه أورد مصطلح الأشياء مبهما من غير تحديد ، فمصطلح الشيء عند الاطلاق يعني تلك الجوامد سواء كانت منقولة او غير منقولة بشرط ان تكون مستثناة بمقتضى نص خاص كما هو الشيء بالنسبة لمسؤولية مالك البناء التي خصها المشرع المغربي بأحكام مستقلة بالرغم من ان البناء يعد في مفهومه العام من قبيل الأشياء غير الحية[2].

غير انه وخلافا لمعظم التشريعات العربية التي حصرت اعمال مقتضيات هذه المسؤولية في الأشياء التي تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها كالآلات الميكانيكية والمعدات المستخدمة في أغراض الصناعة او الفلاحة، فان ق ل ع المغربي قرر مسؤولية حارس الشيء عن الاضرار الذي استقر عليه الاجتهاد الفرنسي في هذا الصدد[3]

وبناء عليه يمكن تطبيق مقتضيات الفصل 88 من ق ل ع على الذكاء الاصطناعي باعتبارها الآلات التي تدخل ضمن نطاق هذه المسؤولية ، وفي هذا الاطار وفقا للفصل 88 يمكن مساءلة حارس الروبوت عن كل ضرر قد يتسبب فيه ما عدا في حالة اثبات حارس الروبوت انه قام بواجبه لمنع حدوث الضرر الذي تسبب فيه الروبوت الذي تحت حراسته ، او في الحالة التي يرجع فيها الضرر الى حادث فجائي او قوة قاهرة او خطأ المضرور وفي هذه الحالة يمكن لحارس الروبوت ان يتحلل من هذه المسؤولية وذلك بإثباته ان الضرر الحاصل كان بسبب احد الحالات المشار اليها أعلاه

---

[2] عبد القادر العرعاري : المسؤولية المدنية مصادر الالتزام الكتاب الثاني مكتبة درا الآمان الرباط المطبعة السابعة ص 204

[3] مأمون الكزبري : نظرية الالتزام في ضوء قانون الالتزامات والعقود المغربي، الجزء الأول، مصادر الالتزام، بيروت، 1974 ، ص 490

ومما لا شك فيه ان مفهوم الشيء بشكل عام يشمل جميع الأشياء بغض النظر عما إذا كانت هاته الأشياء صلبة او سائلة[4] او منقولات او عقارات، وهذا ما اكدت عليه الفقرة الأولى من المادة 2242 من ق ل ع[5]، بقولها "البندقية" وأنابيب المياه، والمكنسة الكهربائية، والروبوت بصفة عامة[6]، والروبوتات الحيوانية بصفة خاصة. لهذا يستفاد من هذه الفقرة انها تتعلق بالضرر الناشئ عن الشيء الخاضع للحراسة، وليس عن الضرر الناشئ نفسه، وكذلك عن الضرر الذي يلحق بالغير، وليس عن الضرر الذي لحق بالحارس، وعليه يمكن اعتبار الروبوت شيئا يقع تحت تصرف المستخدم[7]، كما يمكن لهذا الأخير ان يتمتع بكافة خصائص الذكاء الاصطناعي عن طريق التحكم عن بعد[8].

كما يشترط ان يتسبب الروبوت في الحاق الضرر بالغير، بالرجوع للفصل 88 ق ل ع الذي ينص على أن "كل شخص يسأل عن الضرر الحاصل عن الأشياء التي في حراسته إذا تبين ان هذه الأشياء هي السبب المباشر في الضرر...". ويستشف من هذا النص انه يلزم لقيام هذه المسؤولية ان يكون الضرر قد نجم عن فعل الروبوت الذي كان في حراسة جهة معينة بطبيعة الحال، وإلا أن السؤال الذي يطرح هنا هو متى يكون الروبوت قد تتسبب بفعله

---

[4] marie chatila, le bien énergie, RTD com., 15 juin 2009, n°2, p, 239

[5] ART. 1242(ord. no 2016-131 du 10fèvr.2016, art. 2, en vigueur le ler oct. 2016) dispose aue on est responsable non seulement du dommage que l'on cause par son propre fait, mais encore de celui qui est cause par le fait des personnes dont on doit répondre, ou des choses que l'on a sous sa garde. Toutefois, selui qui détient, à un titre quelconque, tout ou partie de l'immeuble ou des biens mobiliers dans lesquels un incendie a pris naissance ne sera responsable, Vis à vis des tiers, des dommages causés par cet incendie que s'il est prouvé qu'il doit être attribué à sa faute ou à la faute des personnes dont il responsable.

[6] Alexandra Mendoza Caminade: le droit confronté à L'intelligence artificielle des robots, vers l'émergence de nouveaux concepts juridiques ?, D, 2016. p. 446

[7] Courtois G, "robot et responsabilité" in bensamoun A (dire.), les robots, objets scientifiques, objets de droit, mare & martin, sceaux, 2016, p. 135

[8] حيث ان الصياغة الخاصة بأن يكون الضرر ناشنا عن فعل الشيء من شأنه أن يعبر عن هذا الشرط بطريقة واضحة ومستقلة عن رابطة السببية بين الشيء والروبوت والضرر.

في تحقق النتيجة الضارة؟ وهل يلزم في فعل الروبوت أن يكون مستقلا عن فعل الانسان أن الارتباط بينهما لا تأثير له على سريان احكام الفصل 88 من ق ل ع؟

لكي يسأل حارس[9] طبقا لمقتضيات الفصل 88 من ق ل ع فانه يتعين ان يكون هذا الشيء قد تدخل بفعله في احداث الضرر لغير، ويلزم هذا التدخل ان يتم بمقتضى فعل إيجابي يكون له الدور المباشر في حصول النتيجة الضارة، وليس هناك ما يقطع بضرورة صدور الفعل الضار عن الشيء بمعزل عن تدخل الحارس، إذ أن نص الفصل 88 قابل للتطبيق سواء حصل الضرر يتدخل من الحارس أو كان نتيجة للفعل المستقل للشيء. إذا فماذا عن الاضرار الناشئة عن تصادم الأشياء فيما بينها؟

بالنسبة لهذه الحالة ليس هناك مال يثير الى استبعادها من نطاف الفصل 88 من ق ل ع المتعلق بمسؤولية حارس الأشياء، فانه بات امرا طبيعيا الاحتكام الى مقتضيات الفصل السابق، عندما يتعلق الامر بالأضرار التي خلفتها حالات التصادم بين أكثر من شيء واحد، وبناء على ما سبق فانه يتعين ان يتسبب الشيء بفعله الإيجابي[10] في ضرر يصيب الغير،

---

[9] عبد القادر العرعاري : م س، ص، 185.

[10] قضت محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر في 9/09/2020، بأن الشيء الخامل لا يمكن أن يكون أداة للضرر، ويجب تقديم الدليل على أنه شغل مكانة غير طبيعية أو أنه كان في حالة سيئة، وأن السيدة ..... مطالبة بإثبات الوضع غير الطبيعي للوحة الإعلان في الأصل وفق سقوطها أو سوء حالتها أو عيبها."

وقد عبرت محكمة النقض الفرنسية عن ذلك بقولها:

"Aux motifs propres que sur la demande principale: la présomption de responsabilité de l'article 1284 alinéa 1 du code civil devenu l'article 1242 du même code', à l'encontre de celui qui a sous sa garde à la chose inanimée qui a causé un dommage à autrui supose, rapportée par la victime, la preuve que la chose a été, ne fût-ce que pour partie, l'instrument du dommage; qu'une chose intert ne peut être l'instrument d'un dommage si la preuve n'est pas rapportée qu'elle occupait une position anormale ou qu'elle était en mauvaise état; que mm P.... est tenu de rapporter la preuve du positionnement anormal du panneau publicitaire à l'origine selon elle de sa chute..... ". Cass. Civ., 1ère. 9 septembre 2020, 19-11.882. Https://www.legifrance.gouve.fr/

دون اشتراط وجود اتصال مادي مباشر بين الشيء والمضرور. وفي هذا الصدد يتضح ان الواقع العملي يطالعنا بالعديد من الوقائع التي تسبب فيها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إصابة الغير بأضرار، فقد أشار تقرير السلامة والصحة المهنية الامريكية والمعروفة اختصارا ب "الى العديد من حوادث الروبوتات التي وقعت في الولايات المتحدة الامريكية، نذكر منها:

في 4 ابريل 2019، قام ذراع الي بالضغط على يد عامل، مما يتر الاصبع الأوسط للعامل. وأيضا في 12 ديسمبر 2018. قام روبوت بكسر قدم أحد العمال في شركة تصنيع هياكل السيارات[11].

ثانيا: ان يكون لهذا الشيء حارسا قانونيا

يستفاد من نظرية الحراسة القانونية ان المسؤولية عن فعل الشيء يتحملها من له حق عيني على الشيء او حق شخصي يرتب عنه، وهذا ما يطبق على كل من المالك للشيء والمنتفع به على وجه قانوني مشروع وتخول هذه الحراسة لصاحبها إمكانية التصرف في الشيء او استعماله في حدود ما يسمح به القانون او الاتفاق[12]. وهكذا يمكن اعتبار مالك الروبوت حارسا إذا كان يمارس بنفسه كافة السلطات مثل: الاستعمال والتوجيه والرقابة من خلال امتلاك إمكانية الاشراف والرقابة على الذكاء الاصطناعي الخاص به، مما يمنحه سيطرة فعلية على الروبوت.

الا انه تثار العديد من التساؤلات هنا، لا سيما إذا كان الروبوت يتمتع بحرية اتخاد القرار، فكيف يمكن ان نحدد السيطرة الفعلية للمالك؟ فلو تخيلنا اصطدام الروبوت اثناء قيامه بإجراء عمليات التسويق بأحد الأشخاص، مما يترتب عليه إصابة هذا الأخير، بينما لم يطلب مالكه "الحارس" الخروج للقيام بالتسويق، فهل يمكن ان تقوم المسؤولية على عاتقه بصفته

---

[11] المعرفة المزيد عن الحادث أنظر:

https://www.osha.gov/pls/imis/accidentsearch.accident detail?id-20247573.

[12] عبد القادر العرعاري : م س ص 186.

حارسا؟ وهل يمكن اعتباره في جميع الأحوال حارسا حتى ولو لم يكن له سلطة الرقابة والتوجيه؟[13]

ففي جميع الأحوال سوف يمنه الذكاء الاصطناعي مشتري الروبوت الذكي من التمتع بالسيطرة الفعلية والكاملة على الروبوتات الخاص به بصفة مستمرة دون انقطاع، لذا نتساءل هل يمكننا ان نتخيل منح هذه الصفة للحارس دون ان تتوافر فيه كافة الشروط اللازمة للقيام بصفته كحارس بشكل مستمر؟ وماذا عن قيام مسؤولية الحارس في حالة وقوع حادث إذا كان الحارس ليست لديه هذه السيطرة التي تعد ضرورية من اجل قيام لمسؤوليته؟

ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار انه يمكن من الناحية الفنية منح الروبوتات حرية اتخاد القرارات؛ وذلك اعتمادا على نظام التحقيق والمراجعة والمصادقة عن طريق التزام الروبوتات بالرجوع الى حارسه من اجل السماح له بالقيام بالمهمة التي ينوي القيام به.

الا انه يمكن ان تكمن الصعوبة في حالة ما إذا الشخص غير قادر على إعطاء هذا الترخيص او الاذن، فعلى سبيل المثال: إذا كان الذكاء الاصطناعي مسؤولا عن مساعدة أحد كبار السن، حيت يجب على الذكاء الاصطناعي ان يكون قادرا على الاتصال بالإسعاف في حالة سقوط الشخص المسن دون الحصول على اذن الترخيص[14]. إما بالنسبة للحراسة المادية، ففي حالة فقدان الذكاء الاصطناعي من جانب مالكه، فلا يمكن اعتباره على هذا النحو هو الحارس.

---

[13] Guillaume Guegan, op cit, p. 48. Elle disait que or, si Ce robot est doté d'un réelle «liberté décisionnel", comment pourrait-on caractériser la "pleine maîtrise du propriétaire? Imaginions qu'en allant faire des courses, cet" gardien ne lui aurait pas demandé de sortir. En qualité de gardien, verrait-il sa responsabilité engagée? Peut-on toujours le considérer comme le" gardien» de le androïde, alors qu'il n'en avait plus le contrôle ou la direction?

[14] محمد أحمد المعداوي عبد ربه مجاهد : المسؤولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي، دراسة مقارنة"، المجلة القانونية مجلة متخصصة في الدراسات و البحوث القانونية ، جامعة بنها ، 2020، ص 49

وعليه ففي حالة سرقة الذكاء الاصطناعي المساعدة تنتقل الحراسة الى السارق، ولا إثر ان لكون سيطرته على الشيء غير مشروعة، فالعبرة بالسيطرة الفعلية وليس القانونية[15]. كما انهع عندما تكون هناك استحالة تحديد مالك الروبوت، هناك قرينة تفترض ان الحراسة تقع على عاتق مستخدم الشيء، ولا يمكن دحض هذه القرينة، لا إذا اثبت الحارس[16] انه لم يكن لديه السيطرة الفعلية على حيوان الروبوت وقع وقوع الفعل الضار. حيث ان الحراسة يمكن ان تنتقل اما على أساس وقائع مادية او وقائع قانونية او على أي سبب اخر.[17] اما في حالة انتقال حراسة الذكاء الاصطناعي من مالكه الى غيره، فكما هو معلوم ان الحائز للروبوت هو الذي تكون له السيطرة الفعلية عليه، ويكون مالك الروبوت مسؤولا باعتباره حارسا، حتى ولو نزعت منه الحيازة، وإذا تبين انه يمارس سلطات الاستعمال والتوجيه والرقابة على الروبوت[18]. ويقع على عاتق الحارس إذا كان هو المالك ليس فقط اثبات انتقال الحراسة، وانما اثبات ملكيته التي تفترض انه الحارس. وإذا لم يستطيع مالك الروبوت اثبات ان حيازة الروبوت انتقلت الى غيره[19]، فانه يظل المالك وهو الحارس القانوني بصفة اصلية، وتكون لديه القدرة على ممارسة سلطات الاستعمال والرقابة والتوجيه، مما يسمح له بإمكانية مراقبة الروبوت بنفسه او عن طريق الغير[20]، بحيث تقع المسؤولية على عاتقه في حالة وقوع ضرر ناشئ عن فعل الروبوت.

كما ذهب بعض الفقه الفرنسي الى التمييز بين حراسة التكوين وحراسة الاستعمال، ونظرا للطبيعة المعقدة لأشياء، على وجه الأخص الروبوتات القائمة على الذكاء الاصطناعي.

---

[15] عبد الرزاق السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الجزء الأول 1971 ، ص:1087

[16] Civ. 2e, 22 janvier. 1970, D. 1980. P. 28.

[17] حيث يكفي المالك أن يثبت أنه فقد الحراسة على الشيء حتى ولو لم يتمكن من إثبات انتقال الحراسة لغيره.

[18] Civ. 2e, 7 mai 2002, D. 2003. Somm. 463. Obs. P. jourdain.

[19] Civ. 2e, 7 Octobre, 2004, RC Ass. 2004. Comm. 365

[20] ch, 4 décembre. 1981, D. 1983. 365, concl. X. Cabannes, note F. Chabas, JCP 1982.II. 19748, note H. Mareaud, RTD civ. 1982.609, n°, obs. Durry.

فالأولى تترك للمصنع الذي يكون لديه معلومات عن وظيفة المنتج أكثر من المالك او المستهلك، اما الثانية تترك للمستهلك[21]. الا ان هذه التفرقة تثير الكثير من الصعوبات العملية امام المضرور وتتمثل في معرفة سبب الضرر. هل يرجع الى مكونات الشيء ام استعماله قبل وقع دعواه. مما يؤدي لضياع الفائدة الأساسية من المسؤولية عن الأشياء، وهي اعفاء المضرور من البحث عن سبب الحادث[22].

غير ان السؤال المطروح في هذا الصدد، هل المسؤولية توفر الحماية الكافية لجبر الاضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي؟

في الحقيقة ان هذا الامر محل شك كبير، حيث اننا امام كائن يمتلك قدرات تضاهي قدرات البشر. من حيت التفاعل والتعلم، فكيف ينظر اليه كأنه شيء تقليدي اصم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تبدو المشكلة الأكثر أهمية في الذكاء الاصطناعي الذي يعمل بشكل مستقل، فمن يكون الحارس عليها إذا، هل هو المالك ام الصانع ام المبرمج ام شخص اخر؟ بل كيف يسال الشخص وهو لا يملك السيطرة عليه، وهذا ما دفع البعض الى القول بان الاستمرار في تطبيق فلسفة الشيء على الروبوتات يعني ان الذكاء الاصطناعي ينظر القانون هو والعدم سواء[23] وفي حين شكك البعض الاخر في هذا المسؤولية برمتها متسائلا كيف يمكن تطبيق شروط عفا عليها الزمن على هذا الذكاء[24].

---

[21] Maria Assunta Cappeli: "regulation on safety and civil liability of intelligent autonomous robots: the case of smart cars", Ph., D thesis, universita delgli studidi trento, 2014, p: 149.

[22] نبيل سعد: " النظرية العامة للالتزام مصادر الالتزام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2019، ص 428

[23] همام القوصي : "نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الإنساني، دراسة تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 35 ، 2019، ص 17.

[24] Adrien bonnet: la responsabilité du faite de L'intelligence artificielle mémoire, université du Paris II, fac de droit, 2015.p. 19.

الفقرة الثانية: المسؤولية المدنية عن المنتجات المعيبة

نظم المشرع المغربي المسؤولية المدنية عن مخاطر المنتجات المعيبة بموجب قانون رقم 24.09 [25]إذ يعتبر من اهم القوانين التي استجاب فيها المشرع المغربي لضغوطات العولمة التشريعية التي تقضي برفع مستوى جودة القوانين الوطنية إلى المستوى اللائق الذي يتلاءم مع توجيهات الدول المتحكمة في تسويق السياسة التشريعية العالمية[26].

المسؤولية عن المنتجات المعيبة هي مسؤولية جديدة بكل المعايير، فقد هدمت كل الأسس التي قامت عليها قواعد المسؤولية ، وهي مسؤولية ليست في إطار القوانين الداخلية فقط، بل مسؤولية قد في تشييدها مجموعة من الاتفاقيات الدولية وهي ليست مسؤولية تقوم على الخطأ فقط، بل هي مسؤولية فردية ببعد اجتماعي فهي بذلك قد أخذت نصيبا من كل أنواع المسؤوليات السابقة بنظام جديد وطبيعة خاصة فرضتها العوامل التي أدت إلى ظهورها[27].

أولا : الأشخاص الخاضعون لنظام المسؤولية عن أفعال الروبوتات المعيبة

تطرق المشرع المغربي للأشخاص الخاضعون لنظام المسؤولية عن أفعال المنتجات المعيبة ضمن قانون 24.09 المتعلق بالمسؤولية المدنية للمنتجات المعيبة ، وذلك من خلال تحديده للشخص المسؤول عن الأضرار التي تسببها الروبوتات (أ) وكذا المتضررين من عيوب هذه الروبوتات (ب)

أ_ الشخص المسؤول عن الأضرار التي تسببها الروبوتات

بالرجوع لمقتضيات قانون رقم 24.09 يستشف أن الأشخاص المسؤولين عن أضرار المنتجات وهم : المنتج أو الصانع الحقيقي، المنتج الظاهري، المستورد المهني.

---

[25] القانون رقم 24.09 المتعلق بسلامة المنتوجات والخدمات وبتتميم الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1931 (12) أغسطس (1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود صادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.11.140

[26] عبد القادر العرعاري : م س ص 371

[27] ناجية العطراق : " المسؤولية عن فعل المنتجات المعيبة في ضوء القانون المدني الفرنسي، مجلة العلوم القانونية والشرعية، عدد 2، 2015، ص 89

_ المنتج والصانع الأصلي: إن المشرع المغربي كغيره من التشريعات الوضعية التي تأثرت بمضامين القانون الفرنسي رقم 98/389 المؤرخ في (1998/05/19)الذي تأثر بدوره بتوجيهية الإتحاد الأوروبي رقم 85/374 المؤرخ في (1985/07/25) ركز اهتمامه على المنتج كطرف أساسي ملزم بتحمل المسؤولية المنصوص عليها في القانون رقم 24.09 التي اعتبر فيها المنتج مسؤولا عن الضرر الناتج عن عيب في منتوجه[28]. وعليه تقوم مسؤولية منتج الروبوتات عن الأضرار التي يسببها، وذلك نتيجة عيب يشوبها، كما يسأل الصانع كغيره من المنتجين الأصليين عن الأضرار التي تسببها هذه الروبوتات المعيبة، سواء ساهما في صنعها كليا أو جزئيا وذلك طبقا للفقرة الأولى من الفصل 5/106 إذ جاء فيها "يعد منتجا كل صنع لمنتوج كامل الصنع ، أو منتج مادة أولية، أو مصنع لجزء مكون للمنتوج..."بمعنى أنه يعد منتجا حقيقيا كل مصنع ساهم في تصنيع الروبوت المعيب سواء كليا أو جزئيا ، ويعد مسؤولا أصليا عن الأضرار التي يحدثها هذا الروبوت. إلا أن السؤال الذي يثار هنا ماذا لو مستخدم الروبوت ببرمجته بطريقة خاطئة أو غير مشروعة مما جعل الروبوت معيبا؟ حينئذ على من تقع المسؤولية؟

ففي هذا الإطار، يمكن اجراء مقارنة بالنسبة إلى وضع المستخدم الشرعي للبرنامج؛ أي الشخص الذي لديه الحق في استخدام البرنامج "والشخص الذي حصل عليه بطريقة قانونية أو مشروعة [29]. وفي غالبية الحالات يجب على مستخدم البرنامج أن يحصل على ترخيص من أجل استخدامه، حيث يكون بإمكان المستخدم بعد الحصول على هذا الترخيص أن يقوم بكافة العمليات الضرورية واللازمة للاستخدام، لاسيما عملية النسخ والترجمة والتصميم، وذلك عندما هذه العمليات ضرورية من أجل السماح باستخدام حقوق الملكية الفكرية، وفقا للغرض المخصص لها [30].

---

[28] عبد القادر العرعاري : م س ص 373

[29] Jacques Larrieu, le droit de l'internet, ellipses 2010, 2e éd, p 102

[30] Nicolas Binctin, droit de la propriété intellectuelle–droit f'auteur, brevet, droits voisins, marque, dessins et modèles, LGDJ lextenso éditions, 2e éd. 2012. P 48

يمكن القول أن مسؤولية المنتج تعد نظاما فعالا في مجال الذكاء الإصطناعي، لأنه يحمل مصنع المنتجات المسؤولية عن الأضرار التي يسببها. مثلا، عندما يتم تصنيع أو تصميم سيارة ذاتية القيادة بطريقة معيبة تشكل خطرا جوهريا على من حولها، أو حينما تفشل الشركة في إخطار العملاء بالمخاطر المرتبطة بالمركبة، تطبق مسؤولية المنتج[31] .ولكن تطبيق مسؤولية المنتج على الذكاء الإصطناعي يواجه تحديات كبيرة، لأنه لايمكن السيطرة عليه لأن عنصر الخطر داخل في وظيفته. وهذه هي الأسباب التي تجعل الذكاء الإصطناعي مصدرا للمخاطر العامة[32].

_المنتج الظاهري: رغم الإنتقادات التي وجهت لمصطلح المنتج الظاهري باعتباره منتجا وهميا، إلا أن هناك مايشبه الإجماع حول ضرورة مساءلة المنتج الظاهري إذا ترك أثرا ماديل ملموسا على المنتوج الأصلي، وهذا ما أكده المشرع المغربي في المادة 5/106 الفقرة الثانية والتي جاء فيها" يتقدم كمنتج وضعه على المنتوج اسمه أو علامته التجارية، أو أي علامة مميزة أخرى. ويشترط لمساءلة المنتج الظاهري للروبوت المعيب أن يتصرف فيه هذا الأخير بشكل مهني احترافي أما في الحالة التي يتصرف فيها خارج الحدود المهنية فلا مجتا لمساءلته عن الأضرار الناشئة وذلك طبقا للفصل 5/106.

_**المستورد المهني للمنتوج (الروبوت)** إن الشرط المتطلب لمسائلة المستورد لمسائلة المستورد وفقا للفصل 5/106 هو أن يكون قد تصرف بشكل مهني على سبيل الاحتراف لجلب هذه المنتجات لحظيرة السوق الوطنية، الأمر الذي يتعين معه استبعاد كل حالات الاستيراد الهادفة لتلبية بعض الحاجات الخصوصية[33] . وبناء على ذلك تقوم مسؤولية المستورد

---

[31] Yaniv Benhamou: Artificail intelligence & damages: Assessing liability and calculating the damages, submitted to as a book chapter: leading legal disruption: artificail intelligence and a toolkit for lawyers and the Law, p. D'Agostino, et al 2020, p: 7

[32] Charikliea Bertsia:" legal liability of artificail intelligence driven-systems (Ai)", master thesis, international hellenic university, 2019, p: 35.

[33] عبد القادر العرعاري : م س، ص، 378.

المهني للروبوت والذي كان سببا في جلب هذه الروبوتات المعيبة داخل التراب الوطني، وسواء كان الهدف من جلب هذا الروبوت بيعه أو كرائه أو الوعد ببيعه، وذلك شريطة أن يكون المستورد قد تصرف بصفة مهنية على سبيل الاحتراف في إدخال هذا الروبوت للسوق الوطنية وذلك بتصريح الفصل 5/106 من قانون 24.09.

وقد اتجه بعض الفقه الفرنسي إلى اعتبار مسؤولية الموردين هي مسؤولية ثانوية، وليست مسؤولية بصفة رئيسية أو أساسية، فلا يمكن أن تقوم المسؤولية على عاتق الموردين قبل أن تقوم مسؤولية المنتجين وفقا لقواعد القانون العام[34].

الموزع : كما يسأل الموزع المهني للمنتوج المعيب عن مخاطر هذه المنتجات وذلك بتصريح الفصل 6/106 التي جاء فيها"إذا استحال تحديد هوية المنتج، يعتبر كل موزع منتجا إلا إذا علم هذا الأخير الضحية أو كل من له الحق، داخل أجل 15 يوما من هوية المنتج أو هوية الشخص الذي زوده بالمنتوج، يسري نفس الإجراء على المنتوج المستورد آذ لم يكن يشير إلى لى هوية المستورد حتى وان تمت الإشارة إلى إسم المنتج"ويستفاد من نص الفصل أعلاه، أنه في حالة تعذر تحديد هوية المنتج الأصلي للمنتوج المعيب، ففي هذه الحالة يحل الموزع محل المنتج الأصلي، وبالتالي يمكن الروجوع على الموزع في حالة تعذر تحديد هوية المنتج الأصلي للروبوت لطلب التعويض.

وهناك من اعتبر الموزع بمثابة منتج بديل[35] يحل محل المنتج الأصلي في الحالات التي يتعذر فيها على المتضرر التعرف على هوية المنتج الحقيقي للمنتوج المعيب، وهناك من اعتبره بمثابة ضامن ومسؤول احتياطي.[36]

---

[34] François Terre, Philippe Simler: droit civil, les obligations, Dalloz, 11e édition, 2013, p: 1046.

[35] بلقاضي بوشعيب : " المسؤولية المدنية للمنتج عن فعل منتجاته المعيبة"، أطروحة، كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض – 2013، ص : 77.

[36] Markovits Yvan: "la dorective. C. E. E du 25/07/1985-sur la responsabilité du fait des prouduits défectueux" (L. G. J) 1990 préface de Ghestin (J). P: 152.

ب : المتضررين من عيوب الروبوتات

بالرجوع للقوانين الوطنية والإتفاقيات الدولية التي عالجت أحكام هذه المسؤولية، نلاحظ أنها استعملت بعض المصطلحات العامة الواسعة التي يفهم منها أن الضحية ينعين أخذه بمعناه العام سواء كان متعاقدا أو غير متعاقد مع المنتج مستهلكا للمنتوج المعيب أو مستعملا له في إطار خصوصي أو مهني[37].

وهو ما أكده المشرع الفرنسي بمقتضى قانون 19 ماي 1998 في المادة 1/1368 التي نص فيها على أن المنتج يسأل عن الضرر الناشئ عن عيب المنتوج سواء كان مرتبط بمقتضى العقد مع الضحية، ورغم عدم تنصيص القانون المغربي صراحة على مثل هذه القاعدة، إلا لأنه وبالرجوع إلى مضامين المادتين 1/106 من قانون 24.09 فإننا نلاحظ بأن المنتج يتحمل المسؤولية عن منتوجاته المعروضة في السوق في إطار أنشطته المهنية سواء كان ذلك بعوض أو بدون عوض لا فرق بين أن يكون جديدا أو مستعملا قابل له إذ لم تعد هناك حواجز تفصل بين المضرور المتعاقد وغير المتعاقد في إطار مقتضيات قانون رقم 24.09 المنظم لأحكام هذه المسؤولية وفي ظل الاتجاهات الحديثة التي تنادي بمحو التفرقة أو التمييز بين المسؤولية التعاقدية والمسؤولية التقصيرية[38]، فإن القانون لا يميز بين المضرورين وفقا لما إذا كان يرتبط برابطة عقدية مع المنتج أو صانع الروبوت أم لا، وهو ما أكده المشرع في المادة أعلاه.

ثانيا : الأركان لقيام نظام المسؤولية بقوة القانون على الذكاء الاصطناعي

تتميز المسؤولية عن المنتجات المعيبة بقواعدها ذات الطبيعة الآمرة، إذ أن قواعدها تتعلق بالنظام العام، فكل شرط أو اتفاق يتضمن استبعاد هذه المسؤولية أو التخفيف منها يعد

---

[37] Markovits Yvan: ibid. P: 159.

[38] Alain Benabet: droit privé, droit des obligations, 14éd, 2014, LGDJ, Lextenso éditions, p. 481.

باطلا بطلانا مطلقا[39]، ويشترط لقيام المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن الروبوتات وفقا لهذه النظرية ثلاثة أركان أساسية:

أولهما، وجود العيب في المنتوج (الروبوت) وثانيهما أن يحدث ضررا للضحية، وثلثهما هو العلاقة السببية بين الضرر والعيب.

أ ــ أن يتعلق الأمر بمنتوج معيب: يعد عيب الروبوت حجر الأساس لقيام هذه المسؤولية، وهو يتحقق عندما لايوفر المنتج الأمن والسلامة منتجه[40]، وهو يتم تقديره بناء على معيار موضوعي تراعى فيه مجموعة من الظروف يسترشد بها القاضي عند تقدير السلامة المطلوبة.[41]

مقصود بالعيب بالقول"يعد المنتج معيبا إن لم يكن من شأنه أن يوفر الأمان الذي يمكن للشخص أن يتوقعه بشكل مشروع" ويتحقق العيب بحسب نص المادة أعلاه عندما لايوفر المنتج الأمن والسلامة للمستهلك أي أن العيوب التي تهدد المنفعة الإقتصادية أو تجعل المنتج لايحقق الغرض الذي أعد له لاتتدخل ضمن هذه المسؤولية، لا يلتزم المتضرر بإثبات خطورة المنتجات ولا خطأ المنتج، وإنما بطلب منه إثبات وجود الضرر وكذلك العيب، وهذا بخلاف القواعد العامة للمسؤولية عن ضمان العيوب الخفية التي تعتبر العيب موجودا إذ كان ينقص من قيمة المبيع أو يفوث غرض صحيح منه[42]، وعلى عكس التعريفات وهذا فالمادة 3/106 من قانون 29.09 التي جاء فيها بأن" المنتوج يكون منطويا على عيب عندما لايتوفر على السلامة التي من المعقول توخيها منه ويؤخذ بعين الاعتبار كل الظروف.

---

[39] أنظر المادة 12 من التوجيه الأوروبي، والتي تقابلها المادة 1245/14 من القانون المدني الفرنسي.

[40] فتحي عبد الرحيم عبد الله :" دراسات في المسؤولية التقصيرية نحو مسؤولية موضوعية " منشأ المعارف، 2005م ، ص: 185

[41] من بين هذه الظروف ما يتعلق بالمنتج، ومنها ما يتعلق بمعقولية استخدامه، ومنها ما يتعلق بعرضه للتداول (المادة 6/1 توجيه أوروبي، 3/1245 من القانون المدني الفرنسي)

[42] ماش نادية : " مسؤولية المنتج دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي" رسالة ماجيستر – كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص: 47

ويراد بمصطلح المنتوج طبقا لنص المادة 2/106 هو كل شيئ تم عرضه في السوق في إطار نشاط مهني أو تجاري أو حرفي بعوض أو بدون عوض سواء كان جديدا أم مستعملا قابلا الاستهلاك أو غير قابل له أو ثم تحويله أو توضيبه وإن كان مدمجا في منقول أو عقار، وتعد منتوجات الأرض وتربية الماشية والأسماك والقنص والصيد منتوجات، وتعتبر الكهرباء منتوجا لذلك.

وقد أوضحت المادة 3/106 أن تقدير السلامة التي من المعقول توخيها من المنتوج يتطلب الأخذ بعين الإعتبار كل الظروف ولاسيما، تقديم المنتوج أو مايظهر أهمية الإلتزام في هذا الصدد، حيث إن وضع تحذير ضد بعض الاستعمالات الخطيرة على تلفيف المنتوج أو في الورقة المصاحبة له بل وحتى على المنتوج نفسه يمكنه أن يجنب إثارة مسؤولية المنتج[43]، إذ يمكن أن تقوم مسؤولية صانع الروبوت عن أضرار الروبوت، إذا كانت المعلومات الخاصة بطريقة استخدامه غير كافية؛ وعليه يلزم قبل طرح الروبوتات في الأسواق من أجل بيعها، أن تكون مشتملة على طريقة الاستخدام الخاصة بها بطريقة مفصلة وواضحة. إذ في هذه الحالة يمكن تحديد الشخص المسؤول عن الأضرار التي يسببها الروبوتات عندما تطرح في الأسواق وهي تحتوي على طريقة الاستخدام أو دليل، يتمكن من خلاله إعلام المستخدم بما يمكن أن يتوقعه بصورة مشروعة من الروبوت الذي يرغب في الحصول عليه أو اقتنائه[44]. كما يجب على صانع الروبوت قبل أن يقوم بطرحه في الأسواق أن يحدد ما إذا كان الروبوت لديه القدرة على التعلم أم لا، ناهيك عن تثقيف المستخدم وتعليمه كيفية استخدام الروبوت.

---

[43] Dans ce sens la Cour de cassation française a souligné l'importance du contenu de la notice d'information donné par le fabricant si elle fait des affets indésirables du médicament et du risqué précis qui s'est réalisé le produit ne peut pas être considéré comme défectueux puisqu'on pouvait légitiment s'attendre à la réalisation de ce risqué (cass 1° civ jan 2006, n° 1,RJDA7/06,N°845)

[44] محمد أحمد المعداوي عبد ربه مجاهد : م س ، ص 43.

ومن هذا المنطلق فإن مسؤولية الصانع سوف تقوم على أساس التعليم، الأمر الذي يزيد من احتماليات قيام المسؤولية التعاقدية التي تقع على عاتق الصانع[45].

ب ــ ارتباط العيب بفترة وضع الروبوت في التداول

لاتتقرر المسؤولية الخاصة المنصوص عليها في قانون رقم 24.09 إلا إذا ارتبط الضرر الناشئ عن الروبوت المعيب بفترة وضعه في التداول، وهو ما عبر عنه المشرع المغربي بعرض المنتوج في السوق وهو جعله رهن إشارة العموم لأجل اقتنائه لأغراض استهلاكية أو مهنية وهذا ما يمكن استخلاصه من المادة 4/106 التي اعتبر فيها المشرع المنتوج معروضا إذا وضعه المنتج إراديا بعوض أو بدون عوض من أجل توزيعه أو تحويله أو توضيبه أو استعماله داخل التراب الوطني .

ويمكن تعريف الطرح للتداول بأنه هو التخلي الإرادي من جانب مُنْتج الروبوت، ولزم أن يكون هذا التخلي نهائيا ؛ سواء عن طريق البيع، أو عن طريق أي شكل آخر من أشكال التوزيع. [46] ومما لاشك فيه أن الطرح للتداول هو النتيجة المترتبة على طرح المنتَّج في السوق من أجل تسويقه أو بيعه[47].

وقد قضت محكمة العدل الأوروبية في حكمها الصادر بتاريخ 9 فبراير 2002 من أنه" يعد المنتج مطروحا للتداول بمجرد انتهاء من تصنيعه من قبل الصانع وإدخاله في مرحلة التسويق، التي بمقتضاها يكون المنتج معروضا أمام الجمهور من أجل شرائه"[48]. وفي هذا الإطار يتضح لنا أن بعد استنفاذ المنتج لمرحلة الصنع فإنه يحتاج إلى ترخيص إداري لطرح

---

[45] محمد أحمد المعداوي عبد ربه مجاهد : م ن ص 81.

[46] الفقرة 10 من المادة (1245) المقابلة للفقرة 11 من المادة (1382) من القانون المدني الفرنسي

[47] CICE du 10 mai 2001: CJCE, 5e Ch., 10 mai 2001, D. 2001, 3065 et note P. Kayser; JCP 2002,II, 10141 et note H. Gaumont-prat.

[48] CJCE, 1er Ch. 9 février. 2006, Aff. C-127/04, Declan O 'Byrne c/Sanofi Pasteur MSD Ltd, D., p. 1937, obs. Ph. Burn.

منتوجه في السوق، وانطلاقا من هذه النقطة الزمنية سيتحمل المنتج كل المسؤوليات والتبعات الناجمة عن مخاطر الروبوت المعروض في السوق باعتباره منتوجا معيبا.

ج ــ وجود ضرر ناشئ عن الروبوت

يعد الضرر العنصر الهام في المسؤولية المدنية، وحصوله أمرا لازما لقيامها وإمكانية المطالبة بالتعويض، فإذا لم يثبت حصول الضرر فلا محل للبحث في المسؤولية، ويقصد بالضرر بصورة عامة" الأذى الذي يصيب الغير من جراء المساس بحق من حقوقه أو بمصلحة مشروعة له، سواء كان ذلك الحق أو تلك المصلحة متعلقة بسلامة جسده أو عاطفته أو ماله أو حريته أو شرفه أو اعتباره أو غير ذلك[49]، ويقع عبء إثبات الضرر على الضحية أو المضرور وهو ما نص عليه الفصل 7/106 اذ جاء فيه " يجب على الضحية لاستحقاق التعويض إثبات الضرر الذي لحقه من المنتوج المعيب.

وانطلاقا من مبدأ السلامة فإن معظم التشريعات التي نظمت أحكام هذه المسؤولية حرصت على إدراج المخاطر الجسدية ضمن سلم قوائم الأضرار التي يتعين التعويض عنها، إذ أنه في الوقت الذي نصت فيه المادة التاسعة من توجيهه الاتحاد الأوروبي المادة 1/1383 من ق م ف صراحة على أن إدراج هذه الخسائر البدنية ضمن قوائم الأضرار القابلة للتعويص عنها، فإن المشرع المغربي فضل أسلوب التنصيص والضمني عند إلزامه للشخص المسؤول في المادة 10/106 بإصلاح كل الأضرار التي تحملها الضحية وهذه الصيغة التي تفيد الاستغراق الكافية لتغطية الأضرار البدنية إلى جانب الأضرار المادية والمعنوية، وهو ما أشارت إليه المادة 1245 من ق م ف .

إلا أن الناظر إلى أحكام هذه المسؤولية يرى أنها لا يمكن أن تكون كافية في ضوء ظهور الأجيال الجديدة من الروبوتات ذات القدرة على التفكير والتعلم والتأقلم واتخاذ القرارات

---

[49] سليمان مرقص : " المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية القسم الأول معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية القاهرة ، 1971 ص: 127 حسن على الدنون :" النظرية العامة للالتزامات مصادر الالتزام أحكام الالتزام – اثبات الالتزام" دار الحرية للطباعة، بغداد 1972 ص 226

بشكل مستقل من دون تدخل من قبل الإنسان[50] كما أن إقامة المسؤولية على صانع أو مبرمج الروبوت غير منطقية في بعض الحالات، لأن خروج الآلة عن السلوك غير مرتبط بالصناعة أو البرمجة فقط[51] ولذلك ابتكر البرمان الأوروبي نظرية النائب الإنساني للمسؤولية عن أضرار الروبوتات .

[50] كان لهذا النوع ظهور بارز في مصر سنة 2019، حيث شارك الروبوت " صوفيا" في جلسة " الذكاء الاصطناعي والبشر من المتحكم"، في منتدى شباب العالم المنعقد بمدينة شرم الشيخ

[51] همام القوصى : اشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 25 ماي 2018 ، ص. 81.

المطلب الثاني : أساس المسؤولية المدنية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في ظل الإتجاه الحديث

ابتكر المشرع الأوروبي نظرية النائب الانساني وفقا لقواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات الصادر في فبراير سنة 2017، حتى يفرض المسؤولية عن تشغيل الربوتات على مجموعة من الأشخاص وفقا لمدى خطأهم في تصنيعه أو استغلاله ومدى سلبيتهم في تفادي التصرفات المتوقعة من الروبوت دون افتراض الخطأ ولا اعتبار الروبوت شيء[52]، (الفقرة الأولى). هذا وقد وجه لجنة قواعد القانون المدني بشأن الروبوتات عند قيامها بإجراء مراجعة لهذا التشريع مستقبلا بدراسة موضوع الإعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات عند ظهور الأجيال الجديدة القادرة عاى التفكير والتعلم واتخاذ القرارات بشكل مستقل (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: نظرية النائب الإنساني

مما لا شك فيه أن الجميع تفاجأ باستخدام المشرع الأوروبي نظرية جديدة لأساس المسؤولية المدنية للروبوتات الذكية أطلق عليها "نظرية النائب الإنساني " القائمة على الخطأ الواجب الإثبات، وتقوم هذه النظرية على أن هناك شخص يصبح مسؤول عن تعويض الأضرار الناتجة عن أفعال الروبوتات ، فقد حصر البرلمان الأوروبي النائب الإنساني في الأشخاص التالية :

الشركة المصنعة، المشغلين، المالكين والمستخدمين .

وقد استند الإ تحاد الأوروبي إلى مفهوم "النائب الإنساني " حتى يكون هناك شخص مسؤول عن أفعال الروبوت الألي، فاعتبر قانون الروبوتات الأوروبي أنه ونظرا لعدم إمكانية إقامة مسؤولية الروبوتات عن الأضرار التي قد تتسبب بها لشخص ثالث غير الروبوت نفسه

[52] Charlotte, Walker Osborn & Paula, barret: Artificail intelligence: the eu, liability and the retail sector, robotics Law journal, 25, 2019, p, 104_116

ومستخدمه ، فتقوم المسؤولية عن أفعال وتقصير الروبوت على النائب الإنساني، وهو الشخص الذي أطلق عليه الفقه الفرنسي مصطلح قرين الروبوت .

أولا : التكييف القانوني لمسؤولية النائب الإنساني عن الروبوتات

الروبوت ليس جمادا ولا شيئا، والدليل على ذلك أن المشرع الأوروبي استخدم مصطلح ا"لنائب" وليس الحارس أو الرقيب، وأن فكرة النائب الإنساني لا تتطابق مع نظرية حارس الأشياء الميكانيكية وذات العناية الخاصة[53]، وذلك بدليل وصف النائب المغاير لوصف حارس الشيء. [54]

وبالرجوع إلى التقرير الصادر عن لجنة الشؤون القانونية المعتمدة من البرلمان انه اكتفى فقط بعبارة النائب الإنساني ولم يتعرض لنوعية النيابة ولا لأهلية الروبوت حيث اقتصر على الإعتراف بالأهلية للروبوت متى بلغ حد القدرة على التفكير الذاتي واتخاد القرار.[55]

وما يمكن قوله في هذا الإطار هو أن قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات قد تبنى حالة قانونية مبتكرة في نظام النائب الإنساني ، وهي افتراض وجود نيابة عن المسؤولية بحكم القانون بين الروبوت الممثل والإنسان المسؤول بغرض نقل مسؤولية أفعال الروبوت إلى الإنسان، وقد عرف النائب الإنساني وفقا للقانون المدني الأوروبي بأنه"نائب عن الروبوت يتحمل المسؤولية عن تعويض المضرور، جراء أخطأ التشغيل بقوة القانون " ، واستخدم

---

[53] Anne Boulange & Carol Jaggie: Éthique responsabilité et statut juridique du robot compagnon: revue et perspectives, 2018 ,P, 16. Access date 29/04/2022 a 21:16. https://hat.archives.ouverter.fr./cel-01110281/file/TER2015

[54] القوصي همام : اشكالية الشخص المسؤول عن الروبوت" ، ص 5 اشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت – مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة العدد 25 ماي 2018 ص: 5.

[55] حسام علبيس عودة المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تسببها الروبوتات . دراسة تحليلية مقارنة محلية العلوم الاجتماعية والقانونية كلية الامام الكاظم. المجلد 6 ماي 2019.

المشرع الأوروبي هذا المصطلح لغرض نقل عبء المسؤولية من الروبوت عديم الشخصية والأهلية إلى الإنسان بقوة القانون[56] .

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن هذه النظرية من النظريات التي ابتكرها البرلمان الأوروبي لمواجهة المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تسببخا الروبوتات الذكية بأفعالها الضارة للغير، فلا يمكن اعتبارها أحد تطبيقات المسؤولية الناشئة عن حراسة الأشياء حيث أن البرلمان أطلق على الشخص المسؤول عن أضرار الروبوت تسمية النائب وليس الحارس [57]. كما حدد القانون المدني الأوروبي في نصوصه مسؤولية النائب في حالة اخلاله بواجب إدارة الخطر، التي ترض عليه محاولة تجنب الحادث المتوقع من فعل أو إهمال الروبوت خلال إدارة تشغيله، وهذا ما يقيم مسؤولية النائب عن اتخاد موقف سيلبي لتخفيض مخاطر التشغيل.[58]

ثانيا : صور النائب الإنساني وفقا للقانون الأوروبي

تختلف صور النائب الإنساني وفقا للقانون الأوروبي حسب ظروف الحادث الذي قد يتسبب به الروبوت من جهة ودرجة السيطرة الفعلية للنائب عليه التي ستقيم وجود خطأ النائب من عدمه من جهة أخرى ، بما يخالف نظرية حارس الأشياء التي إفترضت الخطأ[59] ، وقد أقر المشرع الأوروبي أمثلة عن النائب الإنساني المسؤول عن أخطاء الروبوت كالتالي :

صاحب المصنع: فهو يسأل عن عيوب ألات الذكاء الإصطناعي الناتجة عن سوء التصنيع التي قد تؤدي إلى انقلاب الروبوت وقيامه بأفعال خارجة عن إطار استخدامه

---

[56] القوصي همام : اشكالية الشخص المسؤول عن الروبوت" ، ص 6.

[57] الكرار الحبيب، وحسام عبس عودة م س ص 753

[58] Europart (2017), section AD, the European Parliament.civil Law rules on robotics of 2017 Access date 10/04/2022 à 12:54. Http//www.europart.europa.eu/doceo/document/TA 8 2017 0051 En.htm

[59] Section AB, the European Parliament Civil Law rules on robotics of 2017.

الطبيعي[60]، مثلا كأن يؤدي خلل في روبوت العناية الطبية إلى تحريك المريض وتفاقم حالته الصحية[61] . وكمثال أخر الإضرار بالمريض نتيجة سوء تواصل الروبوت مع مختبر التحاليل أو إهمال صيانة الروبوت من الشركة الصانعة[62]، وفي كل الأحوال لا يستطيع صاحب المصنع الرجوع إلى العامل الذي لا يفقه شيئا بالروبوتات [63].

المشغل هو الشخص المحترف الذي يقوم على استغلال الروبوت مثل إدارة البنك التجاري الإفتراضي الذي يقوم بتشغيل تطبيق ذكي يعتمد على روبوت في ادارة بعض العمليات المصرفية ، فقد يحدث خطأ في إدارة حسابات العملاء فيقوم الروبوت بتزويد العميل ببيانات عميل اخر[64] .

المالك: هو الذي يقوم بتشغيل الرروبوت شخصيا لخدمة عملائه ، مثلا كالطبيب مالك المستشفى الذي يملك و يشغل روبوت طبي للقيام بعمليات جراحية فيسأل المالك إذا وقع خطأ من الروبوت على سلامة المرضى[65].

---

[60] كان يخفي الصانع عيوبا في الروبوت كالنقص في أنظمة الأمان مما يؤدي إلى حصول حادث أنضر

[61] يتشدد القضاء الفرنسي بضرورة انتظار تقارير التحاليل المخبرية قبل إجراء أية معالجة، فأي تهاون في هذا الأمر سيقيم مسؤولية التعويض عن الإهمال ، أنظر منطوق قرار محكمة النقض الفرنسية لعام 2018

Cour de cassation de france, première chambre civile, arrêt n 443 du 3 mai 2018

[62] وكمثال عن دعوى المستخدم عن إهمال الشركة المشغلة للروبوتات في الفضاء الأمريكي، أنظر :

Cristono Almonte vs. Averna vision & robotics inc: United states district court, W, D, new York, No 11, CV, 1088 EAW, 128F, supp, 3d729 (2015,) signed august 31, 2015

[63] NEVEJANS Nathalie: op, cit. p, 17. Access date 28/04/2022 à 11:25 .

See:

www.europarl.europa.eu/RegDate/etudes/STUD/2016/571379/IPOP STU(2016)571379 EN.PDF

[64] europarl (2017) section AE: the European Parliament civil Law rules on robotics of 2017, Access date 10/04/2022 a 17:54.

Https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-8-2017-0051.EN.html

[65] همام القوصي: إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت "، م س ص 7

كما أن قانون الروبوتات الأوروبي لم يضع المالك في بداية الوكلاء الإنسانيين بل وضعه بعد الصانع والمشغل، على عكس نظرية حارس الأشياء التي تفرض المسؤولية على المالك حيث تقوم عليه قرينة لحراسة الشيء حتى وإن حصل الحادث مع المشغل[66].

المستعمل: هو الشخص التابع الذي يقوم على استعمال الروبوت من غير المالك أو المشغل[67]، والذي يكون مسؤولا عن سلوك الروبوت الذي قد سبب ضررا للناس، وبالتالي فقد اتجه القانون المدني للروبوتات إلى غير اتجاه نظرية حارس الأشياء التي كانت تفرض المسؤولية على المالك وأن أن تسبب التابع بالحادث اثر استعماله للشيء، وذلك خلافا لنظرية مسؤولية المتبوع (المالك) عن أعمال التابع (المستعمل)، وخلافا أيضا لإعتبار المالك حارسا مفترضا من جانبه الخطأ وفقا للقواعد العامة.

ويجب التنبيه هنا إلى امكانية أن يكون المستعمل منتفعا بالروبوت، فقد يحدث أن يستعمل مجموعة من الأشخاص الحافلة ذاتية القيادة فيرسل أحدهم أمر خاظئ للحافلة ما يتسبب بحادث مروري ، أو قد يتخد المشغل المحترف مستخدما بشريا لإستعمال الروبوت بحيث يكون مساعدا له ، فقد يقاضي المستعمل وهو مستخدم تابع لذى الشركة المشغلة للروبوت بسبب إهمالها في صيانته[68] .

وقد انتشر في أحد المجلات الأجنبية حادث ، حيث قامت سيدة من كوريا الجنوبية بشراء مكنسة الية ، وتم برمجة هذه المكنسة على أن تتحرك فورا وتنظف المكان بشكل تلقائي بمجرد سقوط أي شيء على الأرض، وقد صادف أن قامت السيدة الكورية بالنوم على الأرض

---

[66] Steven de schrijver:" The future is now: legal consequences of Electronic personality for autononous robots", January 2018 ;P.67.

[67] همام القوصي : إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت، م س ، ص ، 7.

Section AE: the European Parliament. Civil Law rules on robots of 2017.122

Section AE: the European Parliament. Civil Law rules on robots of 2017.123

[68] وكمثال عن دعاوى المستخدمين لدى الشركة المشغلة للروبوتات أنظر :

Cristono Almonte vs. Averna vision & robotics Inc.: United states district court, W, D, new York, No 11, CV, 1088 EAW, 128F, supp, 3d729 (2015,) signed august 31, 2015

فتحركة المكنسة الألية بشكل تلقائي بعد استشعارها بوجودشيء على الأرض وشفطت المكنسة شعر السيدة الكورية مما اظطر الأمر الإتصال بخدمة الطوارئ لكي يتم إنقادها.[69]

وقد تبنى ق ل ع المغربي اتجاها مغايرا لموقف القانون المدني الأوروبي للروبوتات فقانون ل ع طبق نظرية حارس الأشياء التي تفرض المسؤولية على المالك، لإعتبار أن المالك حارس مفترض في جانبه الخطأ وفقا للقواعد العامة، أما القانون المدني الأوروبي فقد استند على فكرة الخطأ الواجب الإثبات ، فقد اعتبر النائب هو المسؤول عن التعويض بسبب تشغيل الروبوتات على أساس الخطأ الواجب الإثبات على النائب الذي قد يكون صانعا أو مشغلا أو مالكا أو مستعملا للروبوت .

الفقرة الثانية: حالة تمتع الروبوت بالشخصية القانونية مستقبلا

أصدر البرلمان الأوروبي العديد من التوصيات في 16 فبراير 2017 المتعلقة بقواعد القانون المدني بشأن الروبوتات، وقد جاء من بينها: التوصية بمنح الروبوت – على اعتبارها أحد تطبيقات أنظمة الذكاء الاصطناعي– الشخصية الإلكترونية، وإنشاء وضع قانوني محدد للروبوتات على المدى الطويل حتى يمكن اثبات أن الروبوتات المستقلة الأكثر تعقيدا على الأقل لها وضع الأشخاص الإلكتروني والمسؤولين عن إحداث أي ضرر قد يتسببون فيه[70]. كما أن التوجه القانوني للدول الأوروبية عامة يدرك أن هناك ميلا عاما لإعادة النظر في القواعد القواعد القانونية للآلات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي بتمييزها عن مفهوم الشيء الذي التصق بها عقدا طويلا من الزمن، من خلال منحها مركزا قانونيا مختلفا عن مفهوم

---

[69] سيلنغز ايفان و هارتزو درو : مخاطر الثقة في أجهزة الروبوت تاريخ الدخول 12/05/2022 على الساعة 11:21 Http://www.bbc.com/arabic/scienceandtech/2015/08/150820 vert fut dangers of trusting robots

[70] مها رمضان محمد بطيخ : " المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي، دراسة تحليلية مقارنة"، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية، 2020 ، ص 1550_1549

الشيء في القانون، ربما تمهيدا واستشرافا من المشرعين في هذه الدول لما هو آت في قادم الأيام.

وان كان منح الروبوت الشخصية القانونية في الوقت الراهن يراها البعض شكلا من أشكال الترف القانوني غير المبرر معتبرا أن القواعد القانونية في الوقت الراهن البعض شكلا من أشكال الترف القانوني غير المبرر معتبرا أن القواعد القانونية المنظمة للاشياء كفيلة بالتعامل القانوني الصحيح معها، فإن الجدل القانوني القائم الأن في الأوساط القانونية الغربية قد أثير في وقت سابق حول منح الشخصية القانونية للشخص الاعتباري، ليجد المشرع نفسه بعد حين أمام واقع لا مفر منه تمثل في نقص قانوني وفراغ تشريعي في مسائل القانونية عديدة دفعت به إلى تبني هذه الشخصية القانونية، والتأكيد بأن الشخصية القانونية هي إقرار قانوني وليس ابتكارا قانونيا، وهو ما حدث بالنسبة لمنح بعض من الصفات الشخصية القانونية للحيوان في التشريعات الغربية في وقت لاحقا[71].

أولا: الاتجاه المؤيد لفكرة منح الشخصية القانونية للروبوتات

إن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات من شأنه أن يسمح الاختيار بين قواعد قانونية معينة من أجل تحديد الشخص المسؤول عن أفعال الروبوت، فهناك رغبة لدى القانون الوضعي الفرنسي في الاعتراف بأن الروبوت هو موضوع قانوني يحتاج إلى وضع افتراضات قانونية، تتمثل في اعتبار الروبوتات أشخاصا لها حقوق ويقع عليها التزامات [72].

وقد سند أنصار هذا الرأي على مجموعة من الحجج:

---

[71] محمد عرفان الخطيب المركز القانوني للانسالة الشخصية والمسؤولية دراسة تأصليلة مقارنة في القواعد الأوروبية للقانون المدني للانسالة لعام 2017 مجلة كلية القانون التويتية العالمية العدد 4 العدد التسلسلي 24 : ديسمبر 2018 .

[72] Alexandra Mendoza –caminade: Op. Cit. p, 447, il disait que l'andaptation de droit positif conduit à certains vouloir admettre que le robot devienne un sujet de droit par la création de une nouvelle fiction juridique le robot serait qualifié des personnes et des deviendrait titulaire de droit et des obligations"

أولها: ضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات قياسا على الشخصية الاعتبارية[73]، التي تتمتع بها الشركات حيث يتم التعامل مع الأخيرة على هذا الأساس في كافة المحاكم في جميع انحاء العالم، حيث تبنى أنصار هذا الاتجاه شخصية الشركة كنموذج لحقوق الروبوت الذكي والاعتراف له بالشخصية القانونية،[74] كما يرى أنصار هذا الاتجاه بأن إقرار إنشاء شخصية قانونية للروبوت، يكون من شأنه الاعتراف له بالحقوق والواجبات مما يؤدي الى طرح تساؤل خاص يدور حول بيان ماهي الحقوق التي تثبت للروبوت نتيجة الاعتراف له بذلك ؟

للإجابة على هذا التساؤل يقتضي القول بأن هذه الحقوق تتمثل كما يرى انصار هذا الإتجاه[75]، في الحق في الحياة أو ما يعرف بالحق في عدم التدمير وفي ذات الوقت من الواضح ان الروبوتات لا تكتسب صفة شخص طبيعي أبدا لأنها ذات طبيعة مختلفة عن طبيعة الانسان، الأمر الذي دفعهم الى القول بأن الحقوق الذي يعترف بها للروبوتات هي حقوق قانونية وليست حقوقا طبيعية أو ما تعرف بحقوق الإنسان[76]. وهناك من قال[77] بمنح

---

[73] Agnieszka krainska: <«legal personality and artificail intelligence, 2 July 2018"p, 14. Http//www.newtech.law/en/legal-personality-and-artificial-intelligence. Accessed 16/05/2022 a 17:28.

[74] KURT MARKO: Robots rights a legal necessity or ethical absurdity? January, 3; 2019, summary.p:3. Accessed 27/06/2022 a16:11
http://diginomica.com/robot-rights-a-legal-necessity-or-ethical

[75] Kurt marko: op, cit, p: 3.

[76] للمزيد عن الحقوق الطبيعية راجع :
على حسين نجيدة : المدخل للعلوم القانونية وفقا لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب الثاني نظرية الحق، الطبعة الأولى 1993 - 1994، ص: 53
نبيل إبراهيم سعد المدخل إلى العلوم القانونية، نظرية الحق، الإسكندرية، منشأ المعارف، طبعة 2001، ص: 24

[77] سوجول كافيتي : "قانون" الروبوتات" مقال منشور بمجلة معهد دبي القضائي، دولة الامارات العربية المتحدة، العدد 21 أبريل 2015، ص: 33
وقد بررت الكاتبة ذلك من جانبها بأن هناك رؤية للحكومة الكورية الجنوبية حيث ترى : أن الروبوتات الآلية المستقلة سيكون لها دور في المجتمع شريطة أن تطبق عليها المعايير القانونية التي تستند إلى القواعد الثلاث التي أسسها إسحاق اسيموف

الشخصية القانونية للروبوت استنادا لاعتراف ميثاق أخلاقيات الروبوت الكوري للروبوت ببعض الحقوق التي اشار إليها في الفصل الثاني من الجزء الثالث من الميثاق الذي جاء تحت عنوان "حقوق الروبوت "و التي جاء نصها على النحو التالي : بموجب القانون الكوري تتمتع الروبوتات بالحقوق الاساسية الحق في الوجود والخوف من الاصابة او الموت، الحق في ان يعيش حياة خالية من الإساءة المنهجية[78]، على أنه يجب ملاحظة أن الحق في الوجود يتماثل مع القانون الثالث الذي وضعه إسحاق اسيموف والذي يقرر فيه انه يجب على الربوت أن يحمي وجوده مادام ذلك لا يتعارض مع القانون الأول والثاني[79].

كما تجدر الإشارة الى أن أنصار الاتجاه المؤيد للاعتراف بالشخصية القانونية محددة للروبوتات يؤسسون رأيهم على أساس القواعد العامة، وهو ما يتفق مع القرارات الصادرة عن البرلمان الأوروبي[80]، مع ضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات على المدى الطويل

---

[78] see: section 2:" rights of South korean robot the following fundamental rights: 1 (the right to exist without fear of injuryor death ii) the right to live an existence free from systematic abuse"

للمزيد عن الإشكالية حول مدى تمتع الروبوتات بالحقوق من عدمه أنظر :

Abeba birhane-enschede Nerherlands: robot rights? Let's talk about human welfare instead .Http//www.arxiv.org/pdf/2001.05046.pdf

[79] See: Isaac asimov: op. Cit" the three laws of robotics"3(a robot must protect its own existence as long as such protection does not conflict with the first or second Law) .Http//www.goodreads.com/book/show/41804.I-robot

[80] ففي يناير 2015 اتخذت لجنة الشؤون القانونية في البرلمان الأوروبي زمام المبادرة من خلال إنشاء مجموعة عمل من أجل وضع الحلول الخاصة بالقضايا القانونية و الأخلاقية المتعلقة بتطوير الروبوتات والذكاء الاصطناعي، لمزيد من التفاصيل أنضر :

Nathalie Maximin: «vers des règles européennes de droit civil applicables aux robots", Dalloz actualité 01 mars 2017, p, 25. Elle disait que "en janvier 2015, la commission des affaires juridiques du parlement européen avait pris l'initiative de mettre en place un groupe de travail sur les questions juridiques et éthique liées au développement de la politique de L'intelligence artificielle."

حيث يمكن اعتبار الروبوتات مستقلة ذاتيا أشخاصا الكترونية مسؤولة عن تعويض كافة الأضرار التي تلحق بالغير .

مع الوضع في اعتبار أنه سوف يكون من المناسب التمييز بين الروبوتات التي تخضع إلى الرقابة وإشراف المشغل المهني الذي يتواصل مع الروبوت ويتفاعل معه من أجل القيام بوظائفه، وبين الروبوت الذي يكون بين يدي المستخدم العادي الذي يمكن أن يستفيد من قدرات الروبوت وإمكانياته[81]. والهدف من منح الروبوت الشخصية القانونية ليس منحه حقوقا ولكن لإمكانية تعويض المتضررين من خلال منحه هذه الشخصية وذلك عن طريق التأمين على هذه الروبوتات.

وفي هذا الصدد، فقد أوصى المشرع الأوروبي بمجموعة من الضوابط القانونية المحددة لمنح الروبوت الشخصية القانونية في المستقبل، فقد أكد على أن يكون لكل آلة شخصية إلكترونية تحمل تسلسلا رقميا يتضمن الاسم واللقب والرقم التعريفي، بالإضافة إلى وجود علبة سرية تسمى "العلبة السوداء" والتي تتضمن كامل المعلومات المتعلقة بالانسان الالي وشهادة التأمين تغطي أي ضرر يلحق به[82]. وصفوة القول يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة اعتماد شخصية قانونية للروبوت أصبح أمر حتمي بسبب حرية صنع القرار في الروبوتات المزودة بأنضمة الذكاء الاصطناعي.

---

[81] Anne Meyer – heine: "robots, personnes âgées et droit de l'union européenne", revue de l'union européenne, Avril 2019, n "627, p. 254. Elle disait que "il conviendrait en outre de distinguer les robots supervisés par un opérateur, professionnel qui interagit avec le robot pour la mise en œuvre de ses fonctions et les robots sans opérateur qui interagissent avec un utilisateur personne qui bénéficie des capacités et potentialités du robot."

[82] نيلة على خميس محمد بن خرور المهيري المسؤولية المدنية عن أضرار الإنسان الآلي، دراسة تحليلية رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2020ص: 40

ثانيا : الاتجاه المعارض لفكرة منح الشخصية القانونية للروبوتات

مايمكن قوله في هذا الإطار أن الطرح الوارد هو هل يمكن أن نمنح الشخصية القانونية للرجل الآلي الذكي[83] ؟ وإن كانت الإجابة بنعم، فإنه نستنتج ان الشخص الآلي الذكي له الارادة وهل هذا صحيح ؟

إنمعظم رجال القانون حاليا يعتبرون أن الأنظمة الآلية الحالية ليست ذكية بالقدر الكافي لكي تستحق الشخصية القانونية، فلم يتطور الذكاء الاصطناعي الى درجة البرمجة للوضع الموجود عليه البشر، أضف الى ذلك فإن الوضع الحالي للتشريعات الوضعية عاجزة عن قبول أو الاعتراف بالروبوت كشخص إلكتروني[84]. حيث يذهب الاتجاه المعارض الى وجود شجصية قانونية للروبوتات الى التشكيك في التمييز الثابت بين الناس والاشياء، هذا التمييز الذي يعد هو اساس الحضارة والانسانية[85]، كما أن الخلط بين الناس والأشياء من شأنه أن يؤدي إلى قتل الجنس البشري وإبادته[86]، وهو مايعني اختفاء الانسان لمصلحة الروبوت وزوال أو اندتار العلوم الانسانية مثل الطب او القانون او الفنون. كما يرى البعض[87] من انصار الاتجاه الرافض لمنح الروبوت الشخصية القانونية أن القائلين بمنحها لديهم بشأنها رؤية خيالية تميزت بروايات أو سينما الخيال العلمي في الوقت الذي حذر فيه العديد من الخبراء العاملين في

---

[83] Natalie Nevejans: "les robots ont deux face, l'une imaginaire tour à tour fantaisise inquiétante drôle ou spirituelle d'autre reélle à la fois matérielle technique économique et politique", OP, CIT, p: 9.

[84] نساخ فطيمة : " الشخصية القانونية للكائن الجديد الشخص الافتراضي الروبوت"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 5، العدد 1، السنة 2020، ص 219

[85][86] Xavien labbće: La fin du monde, la fin du droit ou la transition juridique? D.24 Janvier 2019; il disait que ce que veulent faire en réalité les partisans de la personnification du robot, c'est remettre en cause l'immuable distinction des personnes et des choses. Or cette distinction est le fondement de la civilisation et de l'humanité, P.1719.

[86] Xavier Labbée: ibid. P. 78.

[87] Natalie Nevejans:" les partisans de la personnalité juridique ont une vision fantasmeé du robot marqueé par les romans ou le cinéma de science-fiction" op. Cit, p: 18.

مجال الذكاء الاصطناعي من خطر منح الروبوتات الشخصية القانونية في رسالة تم توجيهها للاتحاد الاوروبي في 14 أبريل 2017 [88]بأن هذا الخطر لا يقتصر فقط على منح حقوق والالتزامات لآداة بسيطة ولكن يتمثل ايضا في طمس الحدود بين الإنسان والآلة، وبالتالي فتح الطريق إلى الخلط بين الأحياء والأشياء الخاملة أو الجامدة أي بين الانسان[89]. كما يرى جانب آخر من الفقه[90] أن الروبوت ليس لديه إرادة حرة يمكن من خلالها أن تؤدي الى ارتكاب أفعال محضورة، وبالتالي لا يمكن تحمله بالمسؤولية عن الأضرار الناشئة عن تلك الافعال، وقد دعم هذا الفريق رأيه بأمثلة منها :

حالة وقوع حادث بسبب سيارة مستقلة، أو الأضرار الناشئة عن سوء تصرف من الروبوتات الجراحية، وفي ذات الوقت ذكرت اللجنة العالمية للاخلاقيات المعرفة العلمية والتكنولوجية في تقاريرها لعام 2017 والصادر عن الروبوتات أنه سيكون من العبث وصفها كالأشخاص لأنها تفتقر الى بعض الصفات الأخرى المرتبطة عموما بالبشر مثل، الإرادة الحرة، والقصد، والوعي الذاتي، والاحساس الأخلاقي، والشعور بالهوية الشخصية.[91] ويرى

---

[88] Phane Montet: «une personnalité juridique pour les robots plus de 220 experts sonnent l'alarme? 20/04/2022 à 13:20.

Http//www.usbeketrica.com/article/personnalité-juridique-robots-220.

[89] Natalie Nevejans: <le danger n'est alors pas seulement d'accorder des droits et des obligations à un simple outil mais aussi90 de faire éclater les frontieres entre l'homme et la machine ouvrant ainsi sla voie à une confusion entre le vivant et l'inerte entre l'humain et l'inhumanain...» op, cit, p: 8.

[90] Agnieszka krainska: Op, cit. P: 9

[91] ودعما لهذه الحجة يرى جانب آخر من الفقه بأن الروبوتات لا تملك إرادة حرة مماثلة لإرادة الإنسان حتى ولو كانت في يوم من الأيام قادرة على التفكير فإنها ستظل مشروطة بالخوارزميات التي تمت برمجتها بها، كما أن هناك بعض المعايير المطبقة على البشر لا يمكن تطبيقها على الروبوت مثل : المشاعر والأحاسيس التي لا يمكن برمجتها عليها والأهم من ذلك أن الروبوتات هي في الأساس خوارزميات تم وضع معايير لها لا تستطيع الهروب منها، وبتالي فغياب الإرادة الحرة لها يعيق تأهيلها لمنحها الشخصية القانونية، لذلك يجب البحث عن بديل آخر كأساس للمسؤولية التقصيرية للروبوتات الذكية:

Michaelle borch: la responsabilite robots, 2016,p,2.

جانب من الفقه كذلك من انصار هذا الاتجاه[92] أن الاعتراف بالشخصية القانونية الاعتبارية للروبوت يفتح الباب على مصراعيه أمام المصنعين للتخلص من المسؤولية عن أفعال اجهزتهم، وعن العيوب التي تتعلق ببيانات البرامج والتدريب وعن الضرر الذي يمكن أن تسببه للغير.

وهكذا تهدف الايديولوجيا ما بعد الانسانية إلى زيادة القدرات البدنية والعقلية البشرية، لاسيما بفضل الجمع أو الخلط بين الانسان والألة.

ومما لا شك فيه ان منح الشخصية القانونية للروبوتات من شأنه أن يمنح التفرقة أو التمييز بين الأشخاص والأشياء القانونية. كما أن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات سوف يكون له عواقب وخيمة، لأنه سوف يؤدي الى عدم قيام مسؤولية الاشخاص المحتملين الذين يمكن ان تقع على عاتقهم المسؤولية، مثل المنتج أو المستخدم،[93] مما قد يرتب عليه زيادة الأضرار التي تسببها الروبوتات .

وخلاصة القول؛ إن منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية، يبدو أمرا مهما لأنه يحد من المسؤولية المالك. ولكن هذا الخيال القانوني لا يفي بالمعايير التقليدية للشخصية القانونية، وذلك للمبالغة في تقدير القدرات الفعلية للروبوتات. فضلا على منح الشخصية القانونية للروبوتات مثل الشخص الطبيعي أمرا صعب للغاية، لأن الروبوت في هذه الحالة سيتمتع بحقوق الإنسان، مثل الحق في الكرامة والمواطنة. وهذا يتعارض مع ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الاوروبي واتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية . كما أنه لا يمكن منحه الشخصية القانونية على غرار الشخص المعنوي، وذلك لأن الشخص المعنوي يخضع لتوجيه الأشخاص الذين يمثلونه، وهذا لاينطبق على الروبوتات الذكية[94]، فالاعتراف بالشخصية

---

[92] Kurt Marko: "Critics fear That granting robotic personhood is Just a way for manufacturers to Shirk rsponsibility for what are altimately defects in software and training datat" op, cit, p, 68.

[93] Gaston Courtois: Op, cit: 287,

[94] Avialable, at. https://www.robotics-openletter.eu/viewed on 2/6/2022 a 18:44.

القانونية للذكاء الاصطناعي ككيان قانوني، سيؤدي إلى تخلص المنتجين والجهات المسؤولة الأخرى من مسؤوليته[95].

المبحث الثاني: أثار المسؤولية المدنية لروبوتات الذكاء الاصطناعي

يعد التعويض من أبر أثار المسؤولية المدنية لروبوتات الذكاء الاصطناعي، إذا يلزم المتضرر الجهة المسؤولية عن الروبوتات بدفع تعويض مالي لجبر الضرر وقد يكون هذا التعويض ماديا أو معنويا ويهدف إلى إعادة التوازن بين الأطراف خاصة في حال تسبب الروبوت في خسارة مالية أذى جسدي أو مس بالسمعة (المطلب الأول) إلا أن الخوض في مسألة التعويض عن الأضرار التي تسببها الروبوتات للغير، يتطلب التعرض للطرق القانونية المكفولة للمسؤولية الملقاة على عاتقه (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التعويض عن الأضرار التي يتسبب فيها الذكاء الاصطناعي

لم يعرف المشرع المغربي التعويض في المقابل عرفه بغض الفقه على أنه ذلك المقابل الذي يلتزم شخص بدفعه إلى المصاب جبرا للضرر الحاصل له نتيجة الاخلال بالالتزام والتعويض بالاعتبار حقا للمضرور ينشأ متى أخل الملتزم الحيطة والحذر أثناء القيام بسلوك ما.

فالإخلال معدن للالتزام هو الذي ينشأ الحق في التعويض ويثقل ذمة المسؤول التي لا بترت إلا بأداء التعويض بدلا عنه، وعليه سنعالج هذا المطلب من خلال التطرق للتعويض عن الأضرار المادية والمدنية (الفقرة الأولى) قبل الطرق المبتكرة للتعويض عن الأضرار التي تسببها الروبوتات الذكية (الفقرة الثانية).

---

[95] أحمد محمد فتحي الخولي : " المسؤولية المدنية الناتجة عن الاستخدام غير المشروع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي – الديب فيك نموذجا –"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 36 2021، ص 247–248.

الفقرة الأولى : التعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي تسببها الروبوتات

كل خطأ نتج عنه ضررا للغير يجوز لهذا الأخير المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقه، سواء كان ضررا ماديا (أولا) أو معنويا (ثانيا).

أولا : التعويض عن الأضرار المادية التي تسببها الروبوتات الذكاء الاصطناعي

الضرر المادي le dommagematoial هو ما يصيب الذمة المالية، فيسبب لصاحبه خسارة مالية، ويشمل الأضرار التي تصيب الشخص في سلامة جسمه وصحته.

قد وضع المشرع المغربي مجموعة من الشروط لابد من توافرها حتى يكون الضرر قابلا للتعويض إذ يجب أن يكون الضرر مباشرا وشخصيا، وأن يكون محققا وحالا.

أن يكون الضرر مباشرا وشخصيا فالضرر الذي يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير التعويض هو الذي يتولد بصورة مباشرة عن الفعل الضار، ويترتب على ما سبق أن الضرر إذا لم تكن له أية علاقة مباشرة بالخطأ فإنه لا يستوجب التعويض.[96]

كما أن المشرع المغربي قد أشار إلى عنصر المباشرة في الفصل 77 من ق ل ع بالصيغة التالية: "إذا ثبت أن ذلك الفعل هو السبب المباشر في حصول الضرر ... كما اشترط المشرع عنصر المباشرة في الضرر التعاقدي أيضا، وهذا ما ينص عليه الفصل 264 من قانون الالتزامات والعقود المغربي إذ جاء فيه" الضرر هو ما لحق الدائن من خسارة حقيقية وما فاته من كسب متى كان ناتجين مباشرة عن عدم الوفاء بالالتزام... "، ولا يسأل المتعاقد

[96] قصد الاطلاع على عناصر التفرقة بين الضرر المباشر وغير المباشر انظر

Joly André:«essai sur la distinction du préjudice direct ET du préjudice indirect" (thèse) caen-1939.

إلا عن الضرر المباشر المتوقع عادة وقت التعاقد، ولكن يسأل المتعاقد عن الضرر المباشر غير المتوقع إذا حدثت نتيجة ارتكاب المدين خطأ جسيما.

أن يكون الضرر محققا وحالا: إذ يجب أن يكون الضرر حالا ومحققا سواء في الضرر المادي أو الضرر المعنوي، وإلا لن تقوم المسؤولية المدنية في هذه الحالة. فمعنى هذا الشرط أن الضرر يجب أن يكون قد وقع فعلا وهو ما يسمى بضرر الحال le dommage actual، وإذا كان الوضع المألوف في ميدان المسؤولية التقصيرية هو وقوع الضرر دفعة واحدة، إلا أن هناك بعض الحالات الأخرى التي يحصل فيها الضرر على مراحل متباعدة في ما بينها إلا أن سببها الحقيقي يكون قد نشأ منذ البداية، وهذا الوضع يدفعنا للتساؤل عما إذ كان الضرر المستقبلي يستوجب التعويض أم لا؟

وبخصوص الإجابة عن هذا السؤال فإننا نلاحظ أن الإجماع الحاصل بشأن إقرار التعويض عن الضرر المستقبلي إذا ثبت لدى المحكمة ما يؤكد أن هذا الضرر كان له اتصال مباشر بفعل التعدي، وذلك عكس الضرر الاحتمالي الذي لا يستوجب التعويض حيث يشترط أن يكون الضرر محققا الوقوع أي حالا وقد يقع فعلا[97].

فالضرر المادي الناجم عن أفعال الروبوت قد يتمثل بالضرر الذي يصيب الإنسان في ماله، أي الذي يلحق به خسارة مالية تؤدي إلى نقص في ذمته المالية، فالمساس بالحق المالي للمضرور يكون ضررا ماديا إذا نجم عن هذا المساس انتقاص للمزايا المالية التي يخولها هذا الحق، إما إذا يترتب عليه مثل ذلك الانتقاص فلا يترتب أي ضرر مادي.[98]

كما قد تؤدي بعض أفعال الروبوت إلى أضرار قد تلحق بجسد المضرور، ويقصد بالضرر الجسدي: " هو الأذى الذي ينتج عن الاعتداء على سلامة وحرمة الجسم بالموت أو الجرح أو الضرب".

---

[97] عبد القادر العرعاري : م س ص 106

[98] قاسم محمد طاهر :" الأساس القانوني للمسؤولية عن الأشياء الخطرة أمام القضاء العراقي"، مجلة الرافدين للحقوق المجلد 13، العدد 49، 2009، ص 196.

فقد ينتج عن هذه الإصابات تعطيل أو عجز دائم للمضرور المصاب فلا يعود بإمكانه العمل كما كان قبل الإصابة الأمر الذي قد يتسبب له أيضا أضرارا مالية، كانقطاع الدخل بسبب الإصابة الأمر أو النقض من الدخل بسبب عطل دائم تركته الإصابة.[99]

أن يكون الضرر شخصيا: إذ يتعين أن يكون الضرر شخصيا بمعنى أن المطالبة بالتعويض حق للمضرور المباشر وحده للارتباط ذلك لمصلحته، إذ كما هو معلوم فإن المصلحة هي مناط الدعوى ولا يشترط في المضرور أن يكون شخصا طبيعيا فهو قد يكون شخصا اعتباريا أيضا، كالشركات والجمعيات والمؤسسات العمومية[100].

ثانيا: التعويض عن الأضرار الأدبية التي تسببها الروبوتات

الضرر الأدبي أو المعنوي le dommage moral يقصد به الضرر الذي لا يمس الذمة المالي وإنما يسبب فقط ألما نفسيا ومعنويا لما ينطوي عليه من مساس بشعور الإنسان وعواطفه أو شرفه أو عرضه أو كرامته أو سمعته ومركزه الاجتماعي.

يتمثل الضرر الأدبي أو المعنوي le dommage moral في أن مسألة التعويض تقتضي توفر نوع من التوازن بين الضرر وبين جبره وهذا ما لا يتحقق بالنسبة للضرر المعنوي الذي لا يمكن جبره بالنقود[101]. فهو ضرر يستعصي عن تقويم المقومين والخبراء لذلك فالغالب أن يحصل التعويض عنه بشكل تحكمي لا يحقق العدالة[102]، فقد كان الرأي السالف فقها وقضاء برفض إقرار هذا المبدأ لأن هذا النوع من الضرر يرتبط في مجمله بالقيم الإنسانية السامية، لذلك فهو لا يقبل التقويم بالمال[103]..

---

[99] قاسم محمد طاهر: م س،ص،200.

[100] م . س رسالة عن قانون الاضرار أو الاخطاء التي تنشا بشكل مستقل عن العقد. ص 1907

[101] Marie Eve Roujou de boulće: essai sur la notion de réparation, I, G, d, j, Paris 1974, p.124

[102] انظر.

سليمان مرقص م م ص 156

مأمون الكزبري، م م ص ، 402.

[103] انظر.

غير أن هذه الاعتبارات ليست ذات مصداقية اليوم، لأن عدم مساءلة المخطئ الذي تسبب في ضرر معنوي أمر يجافي موجبات العدالة، أيضا إن تعويض الضرر ماديا كان أو معنويا لا يستهدف إزالته، بل يستهدف فقط تخفيف الأذى عن المضرور، كما أن صعوبة تقدير التعويض تشمل أحيانا حتى الضرر المادي، ويتعين أن لا تحرم المضرور حقه في التعويض[104]. وهو النهج الذي سلكه المشرع المغربي حيث سوى في الفصلين 77 و 78 من ق إ ع بين الضرر المادي والمعنوي من حيث الحصول على التعويض عنهما. إذن من هم مستحقو التعويض عن الضرر المعنوي؟

فكما هو معلوم فإن الضرر المعنوي ضرر متصل بشخصية المصاب، لذلك يتوقف اعتباره من الحقوق المالية، ودخوله في ثروة الإنسان على تقدير الضحية ومطالبته به، فإذا توفي هذا الأخير قبل أن يطالب به زال هذا الحق بزوال شخصية المجني عليه ولم يوجد في تركته وامتنع انتقاله إلى ورثته[105] .

وفي حالة توفي المضرور ضررا معنويا عقب رفع دعوى المطالبة بالتعويض، فإن حقه في التعويض يشكل جزءا من ذمته المالية وينتقل إلى الورثة كما هو حال كافة الحقوق المندرجة ضمن هذه الذمة المالية، ومن تم يقوم الورثة مقام مورثهم في المطالبة بالتعويض عن الضرر المعنوي[106]، وفي المقابل ذهبت طائفة أخرى من الفقهاء إلى انتقاد القول بأن الحق في التعويض عن الضرر المعنوي لا يندرج ضمن الذمة المالية للمجني عليه إلا عند مطالبته به، لأن المسلم به أن الحق في التعويض عن الضرر أدبيا كان أو معنويا، ينشأ عن الفعل الضار

Georges Ripert: le prix de la douleur, D1948, Chronique. P. 1

PAUL Esmein: la commercialisation du dommage moral, D 1954, Chronique, p, 124.

[104] مأمون الكزبري: م س ص 403

[105] عبد الحق الصافي: م م، ص: 105.

[106] هذا هو الموقف الذي سلكته.

محكمة الاستئناف بالرباط الغرفة الأولى)، قرار رقم 5488 بتاريخ 20 نونبر 1963 مجموعة قرارات محاكم الاستئناف في المغرب، العدد 169 و 170 يناير/يونيو1963 ص81.

من وقت حصول الضرر، فلا مجال لتعليق وجود الحق في تعويض الضرر الأدبي على وقوع المطالبة به[107] .

ولكن بغية تجنب تعدد طلبات التعويض المعنوي خصوصا عند وفاة المتضرر فقد عمدت المحاكم الفرنسية إلى حصر دائرة المستحقين لهذا التعويض في الأشخاص الذين يعنون للهالك بصلة قرابة أو مصاهرة[108].

الفقرة الثانية: الآليات المبتكرة للتعويض عن الأضرار التي تسببها الروبوتات

سنتحدث في هذه الفقرة عن نظام التأمين الاجباري (أولا) على أن نعرج لدراسة انشاء صندوق التعويضات عن الأضرار التي تسببها الروبوتات (ثانيا).

أولا: نظام التأمين الإجباري للروبوتات

لقد اقترح البرلمان الأوروبي فكرة التأمين للروبوتات الذكية، وتعد هذه الفكرة أحد الحلول المبتكرة المواجهة المسؤولية المدنية للروبوتات عن الأضرار التي تلحقها بالغير.

وقد اعتبر جانب من الفقه[109] بأن التأمين: يعد أداة أساسية لتمكين نقل التكنولوجيا من البحث إلى السوق وخلق صناعة جديدة. كما يتفق مع نظام التأمين الإجباري المعمول به لتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات في العديد من الدول.

وللتأمين دور مهم لا يقتصر على تعويض الأضرار، بل يؤدي وظيفة أخرى هي الاحتياط لبعض الوقائع المستقبلية حتى ولو كان وقوعها لم يحدث أي ضرر. ويندرج تحت

---

[107] سليمان مرقص: م.س، ص169.

[108] عبد القادر العرعاري: م. س.ص 146

[109] _14Andrea bertolini, pericle salvini, Teresa pagliai: «on robots and insurance", international journal of social robotics volume 8, 2016, p; 381-391," insurance is a fundamental tool to enable technology Transfer from research to the market and the creation of a new industry." Https://link.springer.com/article/10.1007/s12369 016 0345 z. Accessed 28/04/2022 A 16:11.

فكرة تعويض الأضرار التأمين على الأشياء والتأمين ضد المسؤولية بينما يندرج تحت فكرة الاحتياط في المستقبل التأمين على الأشخاص كالتأمين عن الوفاة[110].

فتأمين الروبوتات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار جميع المسؤوليات المحتملة[111]، فهو نظام ووسيلة يمنح من خلالها الضحايا الذين يتعرضون لمخاطر متزايدة من الضرر فرصة أفضل للحصول على التعويض وفي ذات الوقت يحني الجناة مرتكبي الأفعال الضارة المحتملين من مخاطر المسؤولية[112]. لذا يعد التأمين حلا آخر يتماشى مع انتشار الروبوتات الآلية؛ ففي مجال التطبيق العملي تقوم شركات التأمين بإنشاء غطاء تأميني خاص بالروبوتات، لاسيما في قطاع السيارات، وعليه يجب أن يعتمد مستوى التأمين على كل من طبيعة الروبوتات والاستخدام المحدد لها من قبل المستهلك، وتثير هذه التكنولوجيا أسئلة متعددة حول التأمين، مثل تغيير الحسابات الإكتوارية لأنه من المتوقع وجود اختلاف في توزيع الحوادث، حيث يتم وضع الجداول الإكتوارية بناء على طبيعة الأشخاص، ولكن بعد ظهور الروبوتات، سيتم النظر في مسائل أخرى، مثل أغلب الحوادث التي تسببها الخوارزميات[113].

فالتأمين عقد يهدف إلى حماية الطرف المؤمن من مخاطر محتملة إذا ما تحققت في المستقبل مقابل التزامه بدفع أقساط دورية يتم الاتفاق على قيمتها وطريقة سدادها في وثيقة التأمين[114]. كما توفر بوليصة التأمين على الروبوتات الحماية المالية عن الأضرار المادية والإصابات الجسدية الناجمة عن أي حادث متعلق بالروبوتات؛ ومن بين المخاطر التي سيتم

---

[110] أحمد شرف الدين أحكام التأمين دراسة في القانون والفضاء المقارن، دار النهضة، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1991، ص 12 محمد لطفي الأحكام العامة لعقد التأمين دراسة مقارنة بين القانونين المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة السادسة 2017-2018، ص 16/62

[111] Sandra passinhas: Robotics and Law: A Survey, 1 Coimbra University, Portugal", p.2. http://ceur-ws.org/Vol-2059/paper 7. pof accessed 22/05/2022 A 17:33.

[112] Étienne wery: quel régime de la responsabilité applique à l'intelligence artificail? mars 2020, p. 3.

[113] Maria Assunta Cappeli: op, cit, p. 117.

[114] عمرو طه بدوي محمد : م س ص 97

تغطيتها : المصاريف الطبية وتعويض أي شخص أصيب بسبب الروبوت بما في ذلك الضرر المعنوي إضافة إلى تلف الروبوت إذا كان سببه روبوت آخر، أو أي ممتلكات أخرى[115].

ويعتبر التأمين وسيلة ضمان تعمل على تحمل الآثار السلبية، حيث ثبت أنه أداة فعالة وراسخة في العديد من المجالات وتغطية الكثير من الأخطاء، وبتالي فلا مانع من إلزام مصنعي الآلات بتقديم تلك الوثيقة أو الأخذ بفكرة التأمين الإلزامي للتكنولوجيا أو التقنيات الرقمية digital technologies وفقا لما قرره التقرير الأوروبي[116].

وتجدر الاشارة إلى أن المملكة المتحدة قد سنت – التي كان لديها تأمين قائم على الخطأ بشأن المركبات العادية – قانون المركبات الآلية والكهربائية سنة 2018، والذي بموجبه يكون المؤمن مسؤولا عن الضرر عندما ينتج كليا أو جزئيا عن مركبة آلية مؤمن عليها وقت وقوع الحادث دون الاعتداد بمسؤولية أي شخص السائق الشركة المصنعة ..... بتالي تكون قد أنشأت شكلاً من أشكال التأمين ضد الأخطاء – على الرغم من عدم إلزاميته بشأن السيارات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي[117].

أما بالنسبة للجهة الملزمة بإبرام وثيقة التأمين، فهناك من يرى[118] أن الشركة المصنعة هي من يجب أن تبرم وثيقة التأمين، لكونها قادرة على تغطية كافة التكاليف، وهي الفاعل المحوري في صناعتها. مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بأن اختيار تلك الشركة يبدو أكثر

---

[115] Hooman Samani: cognitive robotics. Boca raton: CRC press, Taylor & Francis group, 2016, p. 17

[116] See: Raport from the expert group on liability and new technologies new technologies formation:" liability for artificail

telligence and other emerging digital technologies". European Union, 2019, p 61. Accessed 17/05/2022 A 17:22.

https://ec.europa.eu/transparency/regexpet/index.cfm?do=groupDetail.

[117] Yaniv Benhamou, et al: op, cit, p. 14.

[118] Cindy van Rossum: " in light of all the considérations already mentioned, the best place Person is the robot manufacturer ,"op, cit, p. 40.

ملائمة، ويتفق مع ما اقترحه تقرير البرلمان الأوروبي، وبناء عليه فإذا كانت الشركة المصنعة هي المسؤولة وليس لديها الموارد المالية لتعويض الضحايا، فإن شركة التأمين تحل محلها في القيام بسداد كافة التعويضات المستحقة. في حين يرى جانب آخر من الفقه[119] أن وثيقة التأمين يجب أن تقدم من جانب أي من منجي أو مالكي الروبوتات والتي تغطي كافة الأضرار المحتملة التي تسببها الروبوتات الخاصة بهم.

تأت قبل البدئ في التأمين في مقابل ذلك يشترط لإنجاح فكرة التأمين ضرورة العمل على تسجيل الروبوتات: عليها، فالتسجيل والتأمين أمرين هامين ومتلازمين ولا غنى لأي منهما عن الآخر[120].

ثانيا: تأسيس صندوق تعويضات لتعويض المتضررين عن الاضرار التي تسببها الروبوتات

يعد صندوق التعويضات compensation fund أحد البدائل والحلول المبتكرة لمواجهة المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تسببها الروبوتات الذكية. فإنشاء الصندوق يحقق العديد من المزايا، منها مثلا؛ تجنب الآثار المخيفة من عدم وجود من يتحمل تبعية الأضرار التي تسببها الروبوتات، وعدم ثقل كاهل الأطراف المتضررة تكلفة عملية التحول وسد الفجوات في المسؤولية، إلى جانب مكافأة المجتمع من خلال تطوير استخدام أنظمة مستقلة[121].

128 وبتالي سيكون الهدف من إنشاء صناديق التعويضات حصول المضرور على تعويض في الأحوال التي لا يعوض فيها بأي وسيلة أخرى، كما تهدف هذه الصناديق إلى

---

[119] Sandra passinhas: "... Producers, or owners of robots would Be required to take out insurance cover for the damage
potentially caused by their robots" op, cit, p. 5.

[120] عمرو طه بدوي محمد : م س ، ص 98

[121] Cindy van Rossum: "many advantages come from It: It avoids chilling effects, reward society through the development/use of autonomous systems and does not burden injured parties with the cost of the transformation process and closes gaps in liability ", op, cit, p. 43-44.

توزيع المخاطر الناجمة عن الروبوتات القائمة على الذكاء الاصطناعي على الأشخاص الممارسين للأنشطة التي يمكن أن تكون سبب لهذه المخاطر، ولا تتدخل هذه الصناديق إلا بصفة احتياطية أو تكميلية[122].

وكما يرى البعض[123] أن الغرض من تأسيس هذا الصندوق هو ضمان تعويض المضرور في حالة عدم وجود وثيقة تأمين لتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن أخطاء الروبوت والأضرار التي سببها للغير أو ما يعرف "بتأمين التغطية"، كما يرى البعض الآخر[124] بأن الغرض منه استكمال نظام التأمين وذلك لإمكانية التعويض عن الأضرار في الحالات التي لا توجد فيها تغطية تأمينية.

و تجدر الإشارة إلى أنه في الحالات التي يمكن إنشاء صناديق للتعويضات دون وجود نظام تأمين إجباري فإن هذه الصناديق ستصبح ملزمة بتعويض جميع الأضرار الناجمة عن الروبوتات الآلية، وبتالي تتعرض للإفلاس بسبب ضخامة التعويضات[125]. وفي هذا الصدد ؛ فقد أشار التقرير الصادر عن اللجنة الأوروبية والخاص بالمسؤولية عن الذكاء الاصطناعي و التقنيات الرقمية[126] أن الغرض من الدعوة إلى إنشاء هذا الصندوق هو تعويض الضحايا عن الخسائر التي لحقت بهم نتيجة تشغيل التقنيات الرقمية.

---

[122] عبد الرزاق وهبه سيد أحمد محمد " المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي – دراسة تحليلية – كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالغاط جامعة المجمعة المملكة العربية السعودية، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 43 أكتوبر 2020، ص 27

[123] Cindy van Rossum: " The creation of the fund guarantees the compensation of damage where There is no insurance cover" op, cit, p: 42.

[124] Sandra passinhas: ".... Could Be supplemented by a fund in order to ensure That reparation Can made for damage in cases where no insurance cover exists" op, cit, p. 5.

[125] سعيد قنديل: " آليات تعويض الأضرار البينية – دراسة في ضوء الأنظمة القانونية والاتفاقيات الدولية – "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص105

[126] see: Raport from the expert group on liability and new technologies new technologies formation:" liability for artificall intelligence and other emerging digital technologies". European

والجدير بالذكر ؛ أنه فيما يتعلق بمصادر تمويل الصندوق، فيفهم من كلام البعض[127] أن التمويل يمكن أن يساهم فيه كل من المصنع أو المنتج والمبرمج والمالك و المستخدم، وذلك من خلال السماح لهم بالاستفادة من التغطية التأمينية إذا ساهموا في تمويله، وكذلك إذا اشتركوا في التأمين لضمان التعويض عندما يكون الضرر ناتجا عن أفعال الروبوت وأخطائه كما يمكن أن يساهم في تمويله أيضا شركات الذكاء الاصطناعي، من خلال استقطاع جزء من أرباحها وايراداتها وايداعها ضمن إيرادات الصندوق المالية.

وهنا لابد من الإشارة للمزايا التي تأتي بها هذه الصناديق منها، أنها تكمل التأمين الإجباري ضد الغير، كما أنها لا تعرض المجتمع للآثار المخيفة للرو[128]بوتات، إضافة إلى ذلك أنها تعفي الأطراف المضرورة من تكاليف عبء الإثبات للحصول على التعويض غير أن هذه الصناديق تثير قلق بشأن التقليص من آثار توجيه المسؤولية المدنية من الناحية العملية، فلا يعقل أن تعلو عليها أو تحل محلها، علاوة على أن ادارتها ستتطلب جهدا كبيرا لتطوير مجموعة شائكة من القواعد التي تنظمها[129].

وصفوة القول لضمان توفير وسيلة مبتكرة وفعالة للحد والتقليل من مخاطر الأضرار التي تسببها الروبوتات الذكية، ضرورة العمل على التوجه نحو تفعيل وإعمال نظام التأمين الإلزامي لكل من الروبوت ومنتجي الذكاء الاصطناعي، مع استكمال النظام التأميني بصندوق

Union, 2019, p 62. Accessed 23/06/2022 A 10:56 Https://ec.europa.eu/transparency/regexpet/index.cfm?do=groupDetail.

[127] Sandra passinhas:" allowing the manufacturer, the programmer, the owner or the user to benefit from limited liability if they contribute to a compensation fund, as well as if they jointly take out insurance to guarantee compensation where damage is caused by a robot" op, cit, p: 5

[128] Georg Borjes, liability and new technologies: concepts and addresses of liability, university of Saraland, 2020, p.46 Available Https://www.rechtsinformatik saarland/images/pdt/vortraege/2020-01-21 borges-Emerging technologies-2.pdf Accessed 22/06/2022 A 13 :16.

[129] Cindy Van Rossum: Op. Cit. P. 43 44

تأمين آخر لتعويض الضحايا في حالة عدم وجود وثيقة للتأمين على النحو سالف الذكر أو عدم توافر شروط تطبيقها كوسيلة أخيرة مبتكرة[130].

[130] عمرو طه بدوي محمد : م س ص 100

المطلب الثاني : طرق دفع المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوتات الذكاء الاصطناعي

بالنسبة للمشرع المغربي فقد تطرق لأسباب التحلل من المسؤولية الملقاة على عاتق حارس الشيء في المادة 88 من ق إ ع ، وفي المادة 106/09 من قانون 24.09 ولتحديد طرق دفع المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تسببها الروبوتات سنتطرق لإعفاء حارس الروبوت وفقا للقواعد العامة (الفقرة الأول) على أن نعرج لدراسة إعفاء المنتج وفقا للقواعد الخاصة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: إعفاء حارس الروبوت وفقا للقواعد العامة

باعتبار أن مسؤولية حارس الشيء لا تتطلب من المضرور أن يثبت الخطأ في جانب الحارس لأنها مسؤولية مفترضة ومقررة بقوة القانون، إلا أن هذا الافتراض في المسؤولية لا يمنع الحارس من دفع هذه المسؤولية بنفي الخطأ عنه أو بإثباته للسبب الأجنبي المتمثل في القوة القاهرة أو الخطأ الذي يقترفه 137 المضرور أو الغير[131]. إذ يلزم الحارس بإثبات أمرين حسب نص المادة 88 من قاع، وهما:

أنه فعل ما كان ضروريا لمنع الضرر، وأن الضرر يرجع إما لحادث فجائي أو لقوة قاهرة أو خطأ المضرور.

أولا: إثبات حارس الروبوت السبب الأجنبي للإعفاء من المسؤولية

كما هو معلوم فإن السبب الاجنبي هو مفهوم قسم بالتنوع والاختلاف كما أنه يمك تقسمه إلى العديد من العناصر الأساسية التالية: القوة القاهرة، الحدث الفجائي خطا الغير

يقصد بالقوة القاهرة أنها حادث لا دخل للإنسان في حدوثه كما أنها تمثل مظهرا من مظاهر قوى الطبيعة، مثل الإعصار أو العواصف الجوية الاستثنائية مثل تلك التي حدثت في جنوب فرنسا سنه 2014.

[131] أحمد محمد المعداوي عبد ربه مجاهد : م س ، ص 68

وفي هذا الصدد فإنه متى تبت أن الفعل الذي يدعيه الحارس كان مما يستحيل دفعه وأنه كان غير متوقع الحصول أثناء وقوع الحادث إلا ويعد سببا للإعفاء الحارس كليا أو جزئيا مع مراعاة باقي العناصر الأخرى خصوصا في ما يتعلق منها بنفي خطأ المنسوب إليه، فلا يمكن إعفاء حارس الروبوت من المسؤولية التي تقع على عاتقه بدون توافر هذين الشرطين (عدم التوقع أو استحالة الدفع).

وبناء عليه، فإنه لا يمكن إعفاء حارس الروبوت من المسؤولية التي تقع على عاتقه إلا إذا أثبت وجود حالة القوة القاهرة، كما أنه لا يمكن إعفاؤه من المسؤولية إذا كان هناك عيب مؤثر بالروبوت استطاع 138 حارسه اكتشافه[132].

كما يمكن للحارس الروبوت أن يدفع المسؤولية المفترضة التي يتحملها بقوة القانون في بعض الحالات التي يساهم فيها المضرور في تحقيق النتيجة الضارة إلا أن هذا الإعفاء قد يكون كليا من المسؤولية عندما تتوافر فيه شروط القوة القاهرة بأن يكون غير متوقع ومستحيل الدفع، كما أنه قد يكون سببا للإعفاء الجزئي من هذه المسؤولية عندما يكون مجرد سبب من الأسباب التي ساهمت في إحداث الضرر، إلا أنه وبالرجوع إلى الصيغة التي وضع بها المشرع المغربي نص الفصل 88 فإننا نلاحظ أن إعفاء الحارس كليا من تحمل المسؤولية نتيجة خطأ

---

[132] Guillaume Guegan, op, cit, p. 61. Il disait que" En conséquence, cette responsabilité qui ne cède que devant la preuve d'une cause étrangère, ne peut être considérée comme irréfragable, puisque cette dernière laisse la possibilité au gardien de s'exonérer de sa responsabilité mise à sa charge, en prouvant que le dommage et le fruit d'un évènement de force majeure. Il s'agit done d'une présomption *mixte", dont la preuve contraire ne pourra se faire qu'en démontrant que le dommage EST dû à une "cause étrangère, c'est-à-dire à UN événement assimilable à la force majeure qui répond aux caractères d'extériorité, d'imprévisibilité ET d'irrésistibilité.

A ce titre, " le gardien" d'un androïde ne pourra se voir exonére de toute responsabilité si la preuve est faite d'un cas de force majeure, et ne pourra pas non plus s'exonérer de sa responsabilité si un vice affectant le robot est décélé..

المضرور لا يتقرر في الواقع إلا في نادر الأحوال عندما يكون هذا الخطأ بمثابة السبب الوحيد المولد للضرر وأن يكون متوفرا على عناصر القوة القاهرة وأن يكون الحارس قد فعل كل ما كان ضروري لمنع وقوع الضرر، ونظرا للصعوبات التي تعترض الحارس بخصوص هذا الاثبات فإن أقصى ما يحققه في معظم الحالات هو الإعفاء الجزئي من تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه[133]. وعليه، فلإعفاء حارس الروبوت إعفاء كلي، يلزم أن يكون خطأ المضرور هو السبب الوحيد للضرر، وهذا الخطأ لا يمكن لحارس الروبوت أن يتوقعه، ولا أن يتفادى العواقب التي تترتب عليه.

ناهيك عن ذلك قد يكون الإعفاء جزئيا من هذه المسؤولية عندما يكون مجرد سبب من الأسباب التي ساهمت في احدات الضرر، حيث تفترض هذه الحالة تعدد الأسباب التي أدت بدورها إلى وقوع الضرر، فقد يكون الروبوت هو السبب في الضرر الذي لحق بالغير، كما قد يكون الضرر ناشئا عن المضرور نفسه. وعل هذا الأساس فإنه يمكن أن يقع جزء من هذه المسؤولية على عاتق المضرور، ولاسيما في حالة عدم إثبات وقوع خطأ من جانب حارس الروبوت[134].

أما بالنسبة لخطأ الغير فيقصد بالغير هنا ما عدا المضرور والحارس وخلفائهما وأتباعهما، فإذا ساهم هذا الغير في إحداث ضرر فإن مساهمته قد تكون جزئية أو كلية، وهذا يعني أن المسؤولية الملقاة على عاتقه تتحدد بنسبة الخطأ الذي شارك به في إحداث الأضرار و كما هو الأمر بالنسبة لخطأ المضرور فإن الخطأ الصادر عن الغير لا يخول الإعفاء الشامل من المسؤولية إلا إذا توفرت فيه عناصر القوة القاهرة[135]، وهذا ما قرره المجلس الأعلى في حكم صادر عليه بتاريخ 26/3/1969 يقول "أن خطأ الغير لا يمكن أن يعفي من المسؤولية إلا إذا كان هذا الخطأ في مستوى القوة القاهرة أو الحدث الفجائي".

---

[133] عبد القادر العرعاري : م س ص 207

[134] أحمد محمد المعداوي عبد ربه مجاهد : م س، ص 72

[135] عبد القادر العرعاري :م س، ص، 209

وطبقا للقواعد العامة ، لا يمكن للحارس التحلل من مسؤوليته إلا إذا أثبت أن الضرر الحادث كان بسبب أجنبي لا يد له فيه. فإذا ظل سبب الضرر مجهولا، فإن الحارس يكون مسؤولا مع ذلك عن الضرر. والسبب الأجنبي هو واقعة لا يد للحارس فيها جعلت من حدوث الضرر أمرا محتما. ويعد من قبيل السبب الأجنبي القوة القاهرة ويشترط في الحادث لكي يعتبر قوة قاهرة، أن يكون خارجيا، وغير ممكن توقعه، أو تلافيه، ولا يمكن درء نتائجه، كما يعد من قبيل السبب الأجنبي خطأ المضرور والغير ولهم تأثير على مسؤولية الحارس، أي إذا ثبت أن الضرر الذي لحق بالمضرور كان بسبب خطأ المضرور أو الغير فإن المسؤولية ترفع عن الحارس[136].

ثانيا: إثبات حارس الروبوت أنه فعل ما كان ضروريا لمنع الضرر

بالرجوع للفصل 88 من ق ل ع يتضح أنه لم يبين المقصود بفعل ما هو ضروري لمنع الضرر، وهذا ما تأثر به القضاء عندنا الذي كان يكتفي بترديد بعض الجمل العامة لتبرير الحكم القاضي باعفاء الحارس من المسؤولية، كذكره بأن هذا الأخير : " اتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع الضرر[137]أو أنه : "أثبت قيامه بعملية انقاد"[138] أو أنه كان يستحيل عليه القيام بأية محاولة أخرى[139]"

كما أن الاتجاه الحالي في ميدان القضاء أصبح يحاول جهد الإمكان توضيح قصد المشرع " بفعل ما كان ضروريا لمنع الضرر" وقد ذهب المجلس الأعلى في الكثير من القرارات الصادرة عنه منذ السبعينات إلى تفسير هذا الواجب بأنه " قام بعمل ايجابي واتخاد الاحتياطات

---

[136] محمد شنب : " دروس في نظرية الإلتزام، مصادر الالتزام"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976 1977، ص : 420_419

[137] قرار المجلس الأعلى، 16 يونيو 1971 ، قضاء المجلس الأعلى، عند 25، ص 96

[138] قرار المجلس الأعلى، 18 مارس 1970، قضاء المجلس الأعلى، عند 16، ص 50.

[139] قرار المجلس الأعلى، 4 يونيو 1969، مجلة القضاء والقانون العدد 105 و 106، ص 265.

الخاصة لتفادي وقوع الحادث" كضغط السائق على الفرامل أثناء مفاجأته بسيارة أخرى تترنح بين اليمين واليسار[140] أو وقف السيارة نهائيا اذا دعت الضرورة إلى ذالك[141].

وقد صدرا أيضا قرار عن المجلس الأعلى بتاريخ (1975/12/31) الذي جاء فيه بأن توافر الأمريين المذكورين في الفصل 88 من ق ل ع مما هو شيء ضروري لنفي مسؤولية حارس الشيء ولا يكفي إثبات أحدهما دون الآخر لذلك فإن الحكم المطعون فيه الذي ارتكز على مجرد ثبوت السبب الأجنبي دون التعرض للأمر الثاني القاضي بإثبات الحارس أنه فعل ما كان ضروريا لمنع الضرر يكون بذلك قد خرق مقتضيات الفصل 88 الأمر الذي يعرضه للنقض[142].

وتجدر الاشارة إلى أن الحكم ببراءة الحارس جنائيا لا يستتبع بالضرورة انتفاء الخطأ التقصيري إذ يجوز للمضرور متابعة الحارس وفقا لنص الفصل 88 ق ل ع حتى ولو صدر الحكم بالبراءة على الحارس جنائية[143]، وهو ما استقر عليه المجلس الأعلى إذ جاء في القرار الصادر في (15/5/1968) بأن الحكم الجنحي الذي قضى بإخراج المعني بالأمر من الدعوى لا يحول دون إقامة دعوى مدنية ضده ارتكازا على الفصل 88 من ق ل ع[144].

---

[140] المجلس الأعلى قرار عند: 222(23/06/1971) قضاء المجلس الأعلى عدد 25، ص 102

[141] المجلس الأعلى قرار عدد: 207 23/06/1971) قضاء المجلس الأعلى عدد 25، ص 99 أيضا في هذا الاتجاه قرار المجلس الأعلى عدد: 1203 صادر بتاريخ
(1981/11/19)، مجلة القضاء والقانون عند 131 1983 ص 138 فالبرغم من احتجاج الحارس بالقوة القاهرة إلا أن المحكمة واجهته بأنه كان يتعين عليه الاعتدال في السرعة بتخفيضها عند المنعطف ونظرا لعدم احترامه لهذه الإجراءات فإنه لا يحق له الاحتجاج بخروج السيارة على الطريق بسبب العطب الذي أصاب مقود السيارة.

[142] قرار المجلس الأعلى (1975/12/31) مجلة رابطة القضاة العددان (76) 1983، ص 85 وما يليها
أنظر في هذا السياق قرار المجلس الأعلى عند 1385 مؤرخ في 9/4/2008 في الملف المدني عدد 2018/1/5/2007، منشور في مجلة القضاء المدني عدد 1-2010 ص،145.
آورده : عبد القادر العرعاري: م س ص 237.

[143] عبد القادر العرعاري: م م، ص 238.

[144] قرار المجلس الأعلى (15/5/1968) قضاء المجلس الأعلى عدد 14، ص 14 7-150

وفي هذا الصدد ، يستطيع الحارس التنصل من المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي إذا أثبت، مثلا : أن الضرر حدث نتيجة عيب في التصميم أدى إلى السير الخاطئ للروبوت أو أن الضرر الناجم عن الروبوت كان بسبب البرق الذي أدى إلى حدوث ماس بالدائرة الكهربائية الخاصة به. فإذا كان من الناحية النظرية افتراض خطأ الحارس، فهذا في الواقع مختلف تماما، وذلك بسبب خصوصية هذا المجال[145].

الفقرة الثانية: إعفاء المنتج وفقا للقواعد الخاصة

المعرفة كيفية تحلل المنتج من المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة الضرر الذي تسبب فيه الروبوت، لابد من تحديد بداية أسباب الإعفاء العامة من المسؤولية التقصيرية (أولا) قبل التطرق للأسباب الخاصة لدفع هذه المسؤولية (ثانيا).

أولا : أسباب الإعفاء العامة من المسؤولية التقصيرية

يعد خطأ المضرور والقوة القاهرة والحدث الفجائي من الأسباب العامة للإعفاء من المسؤولية المنصوص عليها وفقا للقواعد العامة، إذ أنه وفي إطار مسألة الصراع بين الأدلة فإن المدعى عليه يمكن أن يدفع هذه المسؤولية عنه بنفي العلاقة السببية أصلا بين الخطأ والضرر إن لم يكن له ارتباط بالفعل ولا بالنتيجة الضاربين.

خطأ المضرور : يعد خطأ المضرور من الأسباب التي تؤدي إلى إعفاء المدعى عليه من تحمل المسؤولية، وهذا الإعفاء قد يكون كليا متى اتخذ هذا الخطأ وصف القوة القاهرة، أما خارج هذه الحالة فإن الخطأ الصادر عن الطرف المضرور غالبا ما يكون سبب الإعفاء الجزئي خصوصا في الحالات التي يكون فيها هذا الخطأ مجرد واحد من الأسباب التي ساهمت في وقوع الضرر.

إذ أنه وباستثناء حالة الإعفاء الكلي من المسؤولية المنصوص عليها في الفقرة العاشرة من المادة 1245 من القانون المدني الفرنسي، فلا توجد أية حالة أخرى للإعفاء منصوص

---

[145] Guillaume Guegan, "l'élévation des robots a la vie juridique", thèse, doctoral school of Law and political science (Toulouse), 2016.p.89.

عليها صراحة في حالة ارتكاب خطأ من جانب المضرور أو من شخص يكون المضرور مسؤول عنه، مثل الأطفال التابعين[146]. إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن النصوص الخاصة بالمسؤولية تشير إلى أنه يجوز مع مراعاة جميع ظروف تخفيف المسؤولية أو الإعفاء منها في حالة وقوع خطأ من جانب المضرور، بحيث يعفى حارس الروبوت من المسؤولية بصورة جزئية أو كلية.

وخلافا لمعظم التشريعات المدنية المعاصرة التي نصت صراحة على خطأ المضرور كواحد من الأسباب العامة المبررة للإعفاء من تحمل العواقب المسؤولية المدنية، فإن ق ل ع لم ينص على خطأ المضرور أثناء ذكره للأسباب العامة للإعفاء من المسؤولية المدنية في الفصل 95 من قانون الالتزامات والعقود، ناهيك عن النصوص المنظمة للمسؤولية عن الفعل الشخصي الواجب الإثبات[147].

وذلك على خلاف المسؤولية الموضوعية المبنية على افتراض الخطأ، إذ أنه إلى جانب القوة القاهرة والحدث الفجائي ذكر أيضا خطأ المضرور كما هو الشأن بالنسبة لمسؤولية حارس الشيء وحارس الحيوان وهو ما أكده الفصلين 88 و 86 ق ل ع وهو ما اصطلح عليه بخطأ الضحية أيضا فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية على المنتجات المعيبة موضوع الدراسة وذلك بمقتضى المادة 106/11 من ق ل ع ، والتي تنص على أنه يمكن أن تتقلص مسؤولية المنتج أو تلغى، مع مراعاة كل الظروف إذا كان السبب ناتجا في آن واحد عن عيب في المنتوج أو خطأ الضحية أو الشخص الذي يكون الضحية مسؤولا عنه".

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بمقتضى الفصل 106/13 ق ل ع تعتبر الشروط التي تسعى إلى الإعفاء من المسؤولية أو تحديدها باطلة، كما أن عقوبة البطلان الواردة هنا تضفي على المقتضيات الواردة في الفصول 106/1 وما يليها طابع النظام العام الذي يفرض تفسيرها

---

[146] الفقرة رقم 12 من المادة 1245 من القانون المدني الفرنسي المقابلة للفقرة 13 من المادة 1366 من القانون المدني الفرنسي القديم.

[147] عبد القادر العرعاري : م .س، ص، 180

تفسيرا ضيقا، وكما يظهر من النص، فإن هذا المنع يسمى شروط تحديد المسؤولية وكذلك الإعفاء منها، كما أن البطلان يطال الشروط الممنوعة فقط ولا يمتد إلى العقد.

ويظهر هذا الحل بأنه مطابق للشريعة العامة باستثناء أن هذا الفصل لا يشير إلى معيار تمييز بين الإعفاء الكلي والإعفاء الجزئي[148].

القوة القاهرة والحادث الفجائي: القوة القاهرة cas fortuity والحادث الفجائي force majeure هو ذلك الحادث الضار الذي يؤدي في الشريعة العامة إلى إعفاء صاحب الضرر كليا عندما لا يكون متوقعا ولا يمكن دفعة[149]. وقد عرف المشرع المغربي القوة القاهرة أثناء عرضه لأسباب عدم تنفيذ الالتزامات العقدية وذلك في الفصل 269 من ق ،ا، ع، الذي ينص على أنه القوة القاهرة هي كل أمر لا يستطيع الإنسان أن يتوقعه كالظواهر الطبيعية والفيضانات والجفاف والعواصف والحرائق والجراد وغارات العدو وفعل السلطة ويكون من شأنه أن يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا ..... أما في إطار المسؤولية التقصيرية فقد نص المشرع المغربي على القوة القاهرة إضافة إلى الحادث الفجائي في الفصل 95 من قانون الالتزامات والعقود المغربي، واعتبرهما من الأسباب المؤدية إلى الإعفاء من المسؤولية، إذ لم يسبقها أو يصطحبها فعل يؤاخذ به المدعى عليه، ولكي يتقرر الإعفاء من المسؤولية كليا أو جزئيا بسبب القوة القاهرة أو الحادث الفجائي فإنه يلزمه توافر شرطين أساسيين :

أولهما، أن الضرر الناشئ عن القوة القاهرة يستحيل دفعه، ولا يقتصر هذا الشرط على القوة القاهرة التي تفوق طاقة الجميع وإنما يتعين توفره في الحدث الفجائي أيضا[150]، ولمعرفة ما إذا كان في وسع الشخص المسؤول دفع هذا الضرر أم لا، فإنه يتعين الاحتكام إلى المعيار الموضوعي المجرد الذي يجعل من الشخص العادي مقياسا لما إذ كان الفعل قاهرا له أو غير

---

[148] للمزيد من التفصيل حول خطأ الضحية في مجال المسؤولية عن فعل المنتجات المعيبة انظر:

Älskandra Dumery: " la faute de la victime en droit de responsabilité, préf,R, R, bout.Ed l'harmattan, 2012, spé, p: 232 et 233.

[149] عبد القادر العرعاري: م س ص 119.

[150] عبد القادر العرعاري : م س، ص، 121

قاهر، وللمحكمة في إطار سلطتها التقديرية أن تقرر الإعفاء من المسؤولية إذا لم يكن في مقدور الرجل العادي مقاومة الفعل الذي واجه الشخص المعني بأمر أثناء حصول الضرر[151].

وثانيهما، أن يكون العذر القاهر غير متوقع الحصول ففي هذا الإطار إذ كانت القوة القاهرة بمعناها الدقيق للكلمة لا تثير مشاكل بخصوص هذا العنصر لأنها تخرج عن إرادة الإنسان وبالتالي فهي غير متوقعة بالنسبة للجميع إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للحدث الفجائي الذي يرقى إلى مرتبة القوة القاهرة من حيث قوة الإعفاء إلا إذا كان عدم التوقع على درجة كبيرة من المفاجأة[152]. وعلى الرغم من المشرع لم يشير إلى القوة القاهرة والحادث الفجائي كأسباب للإعفاء من المسؤولية عن المنتجات المعيبة بخلاف خطأ الضحية وفعل الغير، فإنه ما دام أن مسؤولية المنتج ترتكز على ضرورة إثبات الضحية وجود علاقة سببية بين عيب المنتوج والضرر الحاصل له، فإن هذه العلاقة لا تتحقق عندما يثبت المنتج أن الضرر الحاصل للضحية لا يمكن توقعه ولا يمكن دفعه أي حالة منشئة لقوة قاهرة بالنسبة إليه وبالتالي فهي تقطع العلاقة السببية بين الفعل المنسوب إليه والضرر الحاصل للضحية وهو ما عني الإعفاء من المسؤولية[153]. كما قد أشارت الفقرة 12 من المادة 1245 من القانون المدني الفرنسي أنه إذ كانت النصوص لا تشير صراحة إلى حالة القوة القاهرة فإنه لا يوجد أي مبرر من شأنه أن يمنع الأخذ بأسباب الإعفاء الكلية عن المسؤولية.

---

[151] Le Toureneau (ph): << la responsabilité civile >> Zeme édition 1976 Dalloz, p, 36

[152] فقد جاء في قرار المحكمة الاستئناف بالرباط (29/07/1955 438 مجموعة قرارات محكمة الاستئناف بالرباط التي ترجمها إلى العربية الأستاذ العربي المحدودة من، بأنه يتعين في الفعل الذي يشكل القوة القاهرة أو الحادث الفجائي أن يكون حادث غير متوقع الاحتمال ولا يمكن منع مفعوله ونتيجة لذلك فإن الزوبعة التي تسببت في سقوط سلك كهربائي الشيء الذي تسبب بدوره في وفاة طفلة لا يمكن اعتبارها بمثابة قوة قاهرة مالم تثبت شركة الكهرباء ما يؤكد فجاءتها وأنها قامت باتخاذ الاحتياطات لازمة لمنع وقوع الحادث أورده ، عبد القادر العرعاري، م س ، ص 122

[153] أبو بكر مهم :" المسؤولية المدنية الناجمة عن المنتوجات المعيبة "، دراسة في الفصول 106/1 إلى 106/14 من ق ل ع المضافة بمقتضى قانون 24.09، مقال منشور بالمجلة المغربية للقانون والاقتصاد والتدبير، العدد 54 2016، ص : 177

ثانيا : الأسباب الخاصة للإعفاء من المسؤولية التقصيرية

فبالرجوع لنص المادة 106/9 من قانون 24.09 الذي ينص على أنه "

وبالرغم من تعدد وسائل دفع هذه المسؤولية من قبل المنتج فإنه بالإمكان تصنيفها إلى ثلاثة دفوع وهي :

الدفوع المتعلقة بتداول المنتوج.

الدفوع المتعلقة بمدى تحقق العيب في المنتوج.

الدفع الرامي للإعفاء المنتج الفرعي عن الجزء المدمج في المنتوج النهائي.

أ: الدفوع المتعلقة بتداول المنتوج

في هذا الاطار هناك دفعان يمكن للمنتج الاستناد إليهما لنفي المسؤولية عنه وهما: الدفع بعدم وضع المنتوج المعيب في التداول، والدفع بعدم تحقق عرض اقتصادي لهذا المنتوج. إثبات المنتج عدم عرض المنتوج المعيب في التداول: وفي هذا الشأن يمكن اعتبار سببا للإعفاء من المسؤولية ألا يكون المنتج لديه نية وضع الروبوت في التداول، أي انه لم يتخلى عنه بإرادته أو طواعية من أجل طرحه في الأسواق[154]. ويمكن إثبات ذلك بجميع وسائل الإثبات، كإدلاء المنتج بما يكفي من الحجج على اعراضه عن طرح المنتوج ماديا في السوق أو أن مصدر الضرر يتعلق بمنتوج آخر مماثل لا صلة له بالمنتوج غير المعروض في السوق أصلا؛ كذلك تقديم المنتج الأدلة الكافية على أن المنتوج قد تسرب إلى السوق بوجه من الأوجه قبل استكمال الإجراءات اللازمة لطرحه بصورة قانونية في التداول) المنتوجات المسروقة أو المهربة (مثلا)[155]. وفي هذا الصدد، فقد أعفت شركة هوندا المنتجة لروبوت[156] Asimov من أي مسؤولية، على أساس أنها لم تقم بطرح الروبوت للاستهلاك.

---

[154] البند رقم 1 من المادة 1245 من القانون المدني الفرنسي والمقابلة للفقرة 2 من المادة 106/9 من قانون 24.09

[155] عبد الحق الصافي: م .س، ص: 319

[156] Rtflash, Recherche & Technologie, nanotechnologies ET robotique, robots domestiques, " Romeo: premier robot français de compagnie! Accessed 17/06/2022 A 12:13.

الدفع بعدم وجود عرض اقتصادي للمنتوج فإذا ثبت المنتج أنه لم يعرض المنتوج إلا بهدف إجراء التجارب أو أنه مهيأ للتصدير للأسواق الخارجية دون الداخلية، أو أنه قام بالإنتاج لأغراض شخصية، فإنه لا يعتبر مسؤولا وفقا للنظام المسؤولية الموضوعية، وإنما يمكن متابعته على أساس الأحكام العامة للمسؤولية المدنية التي تستند إلى الخطأ الشخصي[157].

ب الدفوع المتعلقة بمدى تحقق العيب في المنتوج

164 الدفع بعدم تحقق العيب لحظة طرح المنتوج في السوق، أيضا الدفع بمطابقته للقواعد التشريعية والتنظيمية ناهيك عن الدفع باتصال العيب بمخاطر التطور العلمي[158]. فبالنسبة لدفع بعدم تحقق العيب لحظة طرح المنتوج في السوق، يستطيع المنتج صد المسؤولية بإثباته أحد الأمرين:

إثبات أن العيب المتسبب في الضرر لم يكن متحققا في المنتوج لحظة عرضه في السوق، أي أن العيب مصدر الضرر لم يكن موجودا عندما طرح المنتج في للتداول، وهو ما نصت عليه أيضا الفقرة العاشرة من المادة 1245 من القانون المدني الفرنسي.

إثبات أن العيب المتسبب في الضرر ظهر لاحقا خلال الحقبة الموالية لعرض المنتوج في السوق، مما يعني أن العيب المتسبب في وقوع الضرر لم يكن موجودا بالروبوت أثناء عرضه في السوق، وأن هذا العيب ظهر لاحقا في الفترة الموالية لعرض الروبوت في التداول. ويرى جانب من الفقه[159] أنه وإذا كام من الصعب تحديد هذه الأسباب في الظروف العادية، فإن الأمر سوف يكون سهلا في مجال الروبوت؛ لأن الروبوت باعتباره من التقنيات، فإن الخبير سوف يكون بإمكانه أن يحدد إذا ما كان هناك عيب في البرمجيات أو عيب ميكانيكي،

Https://www.rtflash.fr/Roméo-premier-robot-français-compagnie/article.

[157] عبد القادر العرعاري : المسؤولية المدنية، م س، ص: 216

[158] عبد الحق الصافي مس، ص: 318

[159] محمد أحمد المعداوي عبد ربه مجاهد هم سن، ص: 371.

فهذا الأخير سوف يكون قادرا على تحديد ما إذا كان العيب موجودا وقت طرح الروبوت للتداول.

وإثبات هذا الظرف يتحمله المدعى عليه المنتج أو من يحل محله والذي يكون مطالبا بإثبات عدم نسبة العيب المفضي للضرر إليه، وهذه مهمة عسيرة في الغالب لأنها تستوجب منه إثبات أن العيب نتج عن فترة تالية لعملية الوضع في التداول، ومن تم فهو يعود إلى خطأ المضرور أو الغير، أو لظروف أخرى لا صلة لها بالمدعى عليه[160]. ويمكن أن يشكل إثبات هذا الدفع قرينة على استجماع المنتوج – قبل طرحه في 167 السوق – المواصفات الأمان المشروع الذي ينتظره المستهلك والغير[161].

أما فيما يتعلق بالدفع بمطابقة المنتوج للقواعد التشريعية والتنظيمية، فلإزالة الغموض في هذه النقطة، فإنه يلزم التمييز بين هذه الفرضية الموجبة لدفع المسؤولية عن المنتج وعن ما هو مقرر في المادة 106/8 من قانون 24.09 التي تنص على أنه " يمكن للمنتج يكون مسؤولا عن العيب وإن تم صنع المنتوج في إطار احترام كل القواعد والمقاييس الموجودة أو رغم حصول المنتوج على ترخيص إداري"[162]. ذلك أنه يوجد اختلاف بارز بين الفرضيتين: فمصدر الخلل في الفرضية الأولى هو تعيب الضوابط الإلزامية الصادرة عن السلطة العمومية، أما مصدر العيب في الفرضية المشار إليها في المادة المذكورة فهو يعود لخلل على المستوى الفني أو التقني أثر بشكل سلبي على جودة المنتوج أو صلاحيته للاستعمال أو للاستهلاك[163].

كما يمكن للمنتج أن يتحلل من المسؤولية عن المنتوج المعيب في حالة إثباته اتصال العيب بمخاطر التطور العلمي، إذ نص المشرع المغربي في المادة 106/9 من قانون 24.09

---

[160] الحق الصافي م س، ص: 320

[161] عبد الرحيم فتحى عبد الله م س، ص، 68

[162] تقابلها المادة 1245/9 من القانون المدني الفرنسي المعدل وهي تنص على ما يلي:

(Le producteur peut être responsable du défaut alors même que le produit a été fabrique dans le respect des règles de l'art ou de nomes existantes ou qu'il a fait l'objet d'une autorisation administrative).

[163] عبد الحق الصافي : م س ص 1321

المقابلة للمادة 1245 من القانون المدني الفرنسي[164]، على أنه يمكن للمنتج أن ينفي عنه المسؤولية، إذا أثبت أنه لم يكن ممكنا اكتشاف العيب بالنظر إلى ما وصلت إليه حالة المعرفة العلمية والتقنية أثناء عرض هذا المنتوج في السوق.

وإذا كانت أهداف إعفاء المنتج في هذه الحالة واضحة، فإن التساؤل الذي يبقى مطروحا في شأن مال الأضرار المترتبة عن المخاطر غير المتوقعة علميا خلال حقبة تصنيع المنتوج وعرضه للتداول، ذلك مع العلم أنه توجد عدة منتوجات شغلت بال المجتمع الدولي نتيجة لفداحة الأضرار المترتبة عنها خلال مدة ما بعد طرح المنتوج في السوق الاستهلاك، والتي لم يكن ممكنا التنبؤ بحجم ومدى هذه الأضرار خلال مرحلة الصنع، نظرا لمحدودية الأفاق العلمية والتقنية السائدة أثناء هذه الفترة[165].

ج الدفع الرامي للإعفاء المنتج الفرعي عن الجزء المدمج في المنتوج النهائي

تنتفي مسؤولية منتج مكون للمنتوج أو قطعة مكونة للمنتوج، إذا أثبت أنه احترم تعليمات أو دفتر تحملات منتج المنتوج أو الخصائص المعلنة للمكون أو القطعة المكونة، و هو ما جاء في نص المادة 106/9 الفقرة الأخيرة. وعليه يمكن للمنتج الفرعي التحلل من هذه المسؤولية، بطبيعة الحال إذا أثبت أنه اتبع تعليمات المنتج النهائي وأن العيب هو في الأصل يعود لصاحب المشروع الذي قدم له تصاميم ومقاييس أو مواصفات خاطئة، مما نتج عنه عيب في المنتوج.

فعلى سبيل المثال؛ يمكن إعفاء منتج السيارة ذاتية القيادة، في حالة وقوع حادث بسبب وجود عيب في أجهزة الاستشعار من المسؤولية التي تقع على عاتقه إذا أثبت أن العيب يرجع إلى تصميم السيارة ذاتها[166].

---

[164] الفقرة العاشرة من المادة 1245 من القانون المدني الفرنسي " يمكن إعفاء المنتج من المسؤولية التي تقع على عاتقه، إذا أثبت أن – حالة المعرفة العلمية التقنية متى
طرح المنتج في التداول لم تكشف عن وجود العيب

[165] عبد الحق الصافي م س ص 322

[166] محمد أحمد المعداوي عبد ربه مجاهد : م س ، ص 371–372

غير أنه إذ كان يبدو منطقيا السند الذي يتأسس عليه مبدأ الإعفاء من المسؤولية والذي يستفيد منه المنتج الفرعي في مثل هذه الفرضيات، فإنه يتعارض مع مبدأ آخر لا يقل شأنا وهو تقرير المسؤولية التضامنية بين المهنيين في مواجهة الطرف المضرور، سيما في الحالات التي تشهد تدخلا بين عناصر المنتوج المدمج وبين عناصر المنتوج النهائي. ففي الواقع يعتبر المنتج الفرعي كضامن احتياطي، لذلك يسوغ للمضرور أن يختار إما الرجوع عليه أو على المنتج الرئيسي، أما أثار الإعفاء المقررة هنا فتقتصر على العلاقة الضيقة التي توجد بين هاذين المنتجين، ولا تشمل الضحية باعتباره الأجدر بالحماية من غيره، مسايرة للتوجه العام الذي تقوم عليه المنظومة القانونية للمسؤولية المدنية عن المنتجات المعيبة[167].

كما تنص الفقرة السابعة من المادة 1245 من ق م ف على أنه: يصبح منتج الجزء المكون وكذلك الشخص الذي قام بالإدماج مسؤولين بالتضامن في حالة الضرر الناشئ عن عيب منتج واحد مدمج في منتج آخر"، وعليه؛ فإنه يجوز للمضرور أو المورد أن يمارس حقه في الرجوع[168] بدعاوى المسؤولية، ليس في مواجهة منتج الروبوت فحسب وإنما أيضا في مواجهة منتج الجزء المكون؛ وهذا الأخير يمكنه أني يعفي نفسه من المسؤولية إذا أثبت أن العيب يرجع إلى تصميم الروبوت الذي تم دمج هذا الجزء فيه أو إلى التعليمات المقدمة من جانب منتج الروبوت[169].

---

[167] عبد الحق الصافي مس، ص 323

[168] الفقرة العاشرة من المادة 1245 من القانون المدني الفرنسي المقابلة للفقرة الحادية عشر من المادة 1386 من القانون المدنى الفرنسي القديم

[169] الفقرة العاشرة من المادة 1245 من القانون المدني الفرنسي المقابلة للفقرة السابعة من المادة 1386 من القانون المدني الفرنسي القديم.

خاتمة

واستخلاصا لما سبق يمكن القول بأن أنظمة الذكاء الاصطناعي في تطور مستمر بينما تبقى البيئة القانونية المنظمة لهذه التقنية الحديثة تسري وثيرة بطيئة، لا سيما فيما يخص المسؤولية إذ يتسبب الذكاء الاصطناعي ببعديه المادي والمعنوي في حالات كثيرة بالحاق الضرر بالغير الأمر الذي يوجب تحديد المسؤول عن ذلك من خلال العودة إلى القواعد التقليدية والحديثة للمسؤولية المدنية، إلا أن الطبيعة الخاصة للذكاء الاصطناعي خلفت صعوبات جعلت من هذه النظم قاصرة وعاجزة عن استيعاب المسألة، وذلك راجع إلى الفراغ التشريعي بالأنظمة القانونية يتمثل في عدم وجود تشريعات منظمة لعمل روبوتات الذكاء الاصطناعي، سواء قواعد القانون المدني لروبوتات الصادر عن الاتحاد الأوربي سنة 2017 وفي ذلك الوقت لم تعد التشريعات القائمة حاليا قادرة على استيعاب كافة الإشكاليات الناشئة عن أفعالها، حيث أصبح لا بد من البحث عن نظام قانوني جديد يواكب التطورات المصاحبة لروبوتات الذكاء الاصطناعي.

وفي ظل الذكاء الاصطناعي، سواء اللجوء إلى قواعد تقليدية للمسؤولية المدنية، ذلك بتطبيق مسؤولية حارس الشيء فعندما يكون الخطأ عن عيب في التصنيع فإن المسؤولية نقع على عاتق المصنع، أما إذا كان الضرر ناشئا عن سوء الاستخدام فإن المسؤولية يكون "المستخدم المشغل" ناهيك عن المسؤولية المترتبة عن المنتجات المعينة التي يكون الضرر ناتجا عن عدم كفاية الأمان والسلامة في منتجاتها.

إضافة إلى ذلك يمكن الإشارة إلى غياب تغطية تأمينية من جانب شركات التأمين لتعويض عن هذه الأضرار المترتبة لاستخدام روبوتات الذكاء الاصطناعي في الأسواق إلا إذا كانت مصحوبة بوثيقة تأمين تعطي مسؤوليتها المدينة، كما لا يمكن إعفاء حارس الشيء من المسؤولية كاملة إلا إذا أثبت أن الخطأ أو الضرر ناتج عن خطأ المضرور والقوة القاهرة.

إلا أنه بالرغم من ذلك فإن أحكام المسؤولية في صورتها التقليدية لا يمكن أن تكون كافية عند ظهور الأجيال الجديدة القادرة عن التفكير والتعلم واتخاد القرارات بشكل مستقل،

ناهيك عن الاعتراف بالشخصية القانونية لروبوتات، الذي قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، لأنه سوف سيؤدي إلى عدم قيام مسؤولية الأشخاص المحتملين الذيم يمكن أن تقع على عاتقهم المسؤولية مثل "المنتج"، "المستخدم"، مما قد يترتب عليه زيادة الأضرار التي ستسيدها هذه التقنيات الحديثة.

إذ أن منح الروبوت تلك المنزلة القانونية مستقبلا قد يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، لذلك اقترحت لجنة القانون الإتحاد الأوربي مجموعة من الضوابط والاخلاقيات عند تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي لضمان خضوعها للإنسان وتفادي خروجها عن السيطرة، إلا أن هذه الضوابط لا تقدم أي حماية جديدة مالم ترتقي إلى الفرد القانوني الملزم للشركات ذات النفوذ العالمي.

أولا: ملاحظات

ومن خلال ما سبق توصلت الدراسة للملاحظات ولنتائج والتوصيات التالية:

إن هناك علاقة تبادلية وثيقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومخاطر استخدامه هذه التطبيقات على البشرية.

الاختلاف على منح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي بين مؤيد ومعارض.

إمكانية تحديد الشخص المسؤول عن أضرار الروبوتات في مجال الحراسة على أساس نوعية الحراسة ذاتها فإذا كان الضرر ناشئا عيب داخلي في الربوت، فإن المسؤولية على عاتق الحارس (المصنع) أما إذا كان الضرر عن سوء الاستخدام فيسأل حارس الاعمال الروبوت أو مستخدمه.

ثانيا: النتائج

- إن ثورة الذكاء الاصطناعي غي المستقبل، سواء تجعل تطبيقاته قادرة على القيام بكافة المهام في مختلف مناحي الحياة.

- إن تطبيق مسؤولية حارس الأشياء عن أضرار الذكاء الاصطناعي تصطدم بفكرة عدم خضوعه لفكرة الحراسة باعتبارها محور هذا النظام من المسؤولية لما يتميز به من طبيعة غير مادية واستقلال وظيفي وما ينجز عن ذلك بعدم إمكانية التنبؤ والسيطرة على تصرفاته وأحكامه.
- إن تطبيق المسؤولية المنتجة عن المنتجات المعينية تكتنفه العديد من المعيقات المتمثلة أساسا في تحديد المنتج في إطار الذكاء الاصطناعي الذي يقع عليه الذكاء الاصطناعي من تعقيد وتقديم في تكوينه.
- استحالة الشخصية للذكاء الاصطناعي لطبيعته الخاصة المختلفة عن الشخص الطبيعي والاعتباري تصعب من تطبيق نظام المسؤولية الشخصية لأنه صمم في الأصل لتطبيق على الأشخاص بصفتهم الطبيعية والمعنوية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تميزه بالطبيعة الغير المادية والاستقلال الوظيفي وما ترتب عن ذلك من صعوبة التنبؤ وعدم السيطرة على أفعاله.
- جميع الأضرار التي يتسبب في الذكاء الاصطناعي قابلة للتعويض عنها، إما بموجب حكم قضائي أو عن طريق شركة التأمين المحدثة لهذه الغاية في حالة غياب وثيقة التأمين أو استحالة معرفة من المسؤول عن أخطاء الذكاء الاصطناعي.

ثالثا: التوصيات

- ضرورة وضع قواعد قانونية متخصصة يكون من شأنها أن توفر الحماية للمضرور من الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي.
- نوصي بضرورة إنشاء محاكم قضائية ومتخصصة للنظر في القضايا المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي وكذلك إعادة دورات تدريبية وورش عمل للقضاء من أجل اكتسابهم الخبرات في هذا المجال.
- ضرورة إعداد إطار تشريعي قانوني خاص بالذكاء الاصطناعي وبذل المجهودات.

لائحة المراجع

كتب:

أحمد شرف الدين أحكام التأمين دراسة في القانون والفضاء المقارن، دار النهضة، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1991.

محمد لطفي الأحكام العامة لعقد التأمين دراسة مقارنة بين القانونين المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة السادسة 2017-2018.

سعيد قنديل: " آليات تعويض الأضرار البينية – دراسة في ضوء الأنظمة القانونية والاتفاقيات الدولية – "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004،

سليمان مرقص : " المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية القسم الأول معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية القاهرة ، 1971 ص: 127 حسن على الدنون :" النظرية العامة للالتزامات مصادر الالتزام أحكام الالتزام – اثبات الالتزام" دار الحرية للطباعة، بغداد 1972.

عبد الرزاق السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الجزء الأول 1971.

عبد الرزاق وهبه سيد أحمد محمد " المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي – دراسة تحليلية – كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالغاط جامعة المجمعة المملكة العربية السعودية، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 43 أكتوبر 2020،

عبد القادر العرعاري : المسؤولية المدنية مصادر الالتزام الكتاب الثاني مكتبة درا الآمان الرباط المطبعة السابعة

مأمون الكزبري : نظرية الالتزام في ضوء قانون الالتزامات والعقود المغربي، الجزء الأول، مصادر الالتزام، بيروت، 1974

محمد شـنب : " دروس في نظرية الإلتزام، مصـادر الالتزام"، دار النهضـة العربية، القاهرة، 1976 1977،

نبيل ســـعد: " النظرية العامة للالتزام مصـــادر الالتزام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2019.

رسائل وأطروحات:

بلقاضـي بوشعيب : " المسؤولية المدنية للمنتج عن فعل منتجاته المعيبة"، أطروحة، كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض – 2013.

ماش نادية : " مسؤولية المنتج دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي" رسالة ماجيستر – كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012

نيلة على خميس محمد بن خرور المهيري المسـؤولية المدنية عن أضـرار الإنسـان الآلي، دراسة تحليلية رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2020

مجلات:

أحمد محمد فتحي الخولي : " المســـؤولية المدنية الناتجة عن الاســـتخدام غير المشـــروع لتطبيقات الذكاء الاصـــطناعي – الديب فيك نموذجا –"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 36 2021.

القوصي همام : اشكالية الشخص المسؤول عن الروبوت" ، ص 5 اشكالية الشخص المســـؤول عن تشـــغيل الروبوت – مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة العدد 25 ماي 2018.

قاسم محمد طاهر :" الأساس القانوني للمسؤولية عن الأشياء الخطرة أمام القضاء العراقي"، مجلة الرافدين للحقوق المجلد 13، العدد 49، 2009.

محمد عرفان الخطيب المركز القانوني للانسالة الشخصية والمسؤولية دراسة تأصليلة مقارنة في القواعد الأوروبية للقانون المدني للانســـالة لعام 2017 مجلة كلية القانون التويتية العالمية العدد 4 العدد التسلسلي 24 : ديسمبر 2018 .

مها رمضـــــان محمد بطيخ : " المســـؤولية المدنية عن أضـــرار أنظمة الذكاء الاصـــطناعي، دراســـة تحليلية مقارنة"، كلية الحقوق، جامعة عين شـــمس، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية، 2020 ، ص 1549_1550

ناجية العطراق : " المسـؤولية عن فعل المنتجات المعيبة في ضـوء القانون المدني الفرنسي، مجلة العلوم القانونية والشرعية، عدد 2، 2015

همام القوصـــى : اشـكالية الشـخص المسـؤول عن تشـغيل الروبوت"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 25 ماي 2018

همام القوصي : "نظرية ت وفق المنهج الإنساني، دراسة تحليلية اســـتشـــرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 35 ، 2019،

مقالات:

أبو بكر مهم :" المســـؤولية المدنية الناجمة عن المنتوجات المعيبة "، دراســـة في الفصول 106/1 إلى 106/14 من ق ل ع المضافة بمقتضى قانون 24.09، مقال منشور بالمجلة المغربية للقانون والاقتصاد والتدبير، العدد 54 2016.

سوجول كافيتي : "قانون" الروبوتات" مقال منشور بمجلة معهد دبي القضائي، دولة الامارات العربية المتحدة، العدد 21 أبريل 2015،

ســـيلنغز ايفان و هارتزو درو : مخاطر الثقة في أجهزة الروبوت تاريخ الدخول 12/05/2022 على الساعة 11:21

محمد أحمد المعداوي عبد ربه مجاهد : المســـؤولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي، دراسة مقارنة"، المجلة القانونية مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية ، جامعة بنها ، 2020،

نساخ فطيمة : " الشخصية القانونية للكائن الجديد الشخص الافتراضي الروبوت"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 5، العدد 1، السنة 2020،

مراجع باللغة أجنبية:

Adrien bonnet: la responsabilité du faite de L'intelligence artificielle mémoire, université du Paris II, fac de droit, 2015.

Alexandra Mendoza Caminade: le droit confronté à L'intelligence artificielle des robots, vers l'émergence de nouveaux concepts juridiques ?, D, 2016

Jacques Larrieu, le droit de l'internet, ellipses 2010, 2e éd

Kurt Marko: "Critics fear That granting robotic personhood is Just a way for manufacturers to Shirk rsponsibility for what are altimately defects in software and training datat" op, cit

Natalie Nevejans personnalité juridique ont une vision fantasmeé du [illegible] les romans ou le cinéma de science-fiction" op. Cit.

Nicolas Binctin, droit de la propriété intellectuelle-droit f'auteur, brevet, droits voisins, marque, dessins et modèles, LGDJ lextenso éditions, 2e éd. 2012

Phane Montet: «une personnalité juridique pour les robots plus de 220 experts sonnent l'alarme? 20/04/2022.

Älskandra Dumery: " la faute de la victime en droit de responsabilité, préf,R, R, bout.Ed l'harmattan, 2012, spé, p

مواقع إلكترونية

www.europart.europa.eu/doceo/document

Http//www.arxiv.org/pdf/2001.05046.pdf

Http//www.goodreads.com/book/show/41804.I-robot

Http//www.newtech.law/en/legal-personality-and-artificial-intelligence

Http//www.usbeketrica.com/article/personnalité-juridique-robots-220

http://diginomica.com/robot-rights-a-legal-necessity-or-ethical

https://hat.archives.ouverter.fr./cel-01110281/file/TER2015

Https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-8-2017-0051.EN.html

https://www.osha.gov/pls/imis/accidentsearch.accident detail?id-20247573.

فهرس

مقدمة 1

المبحث الأول: أساس المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي في ظل القواعد التقليدية... 6

المطلب الأول: أساس المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي في ظل القواعد التقليدية... 6

الفقرة الأولى: المسؤولية المدنية عن الأشياء غير الحية..... 6

أولا: ان يتعلق بوجود الامر شيء يسبب ضررا للغير 7

ثانيا: ان يكون لهذا الشيء حارسا قانونيا 10

الفقرة الثانية: المسؤولية المدنية عن المنتجات المعيبة..... 14

أولا : الأشخاص الخاضعون لنظام المسؤولية عن أفعال الروبوتات المعيبة 14

ثانيا : الأركان لقيام نظام المسؤولية بقوة القانون على الذكاء الاصطناعي..... 18

المطلب الثاني : أساس المسؤولية المدنية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في ظل الإتجاه الحديث 24

الفقرة الأولى: نظرية النائب الإنساني..... 24

أولا : التكييف القانوني لمسؤولية النائب الإنساني عن الروبوتات 25

ثانيا : صور النائب الإنساني وفقا للقانون الأوروبي 26

الفقرة الثانية: حالة تمتع الروبوت بالشخصية القانونية مستقبلا..... 29

أولا: الاتجاه المؤيد لفكرة منح الشخصية القانونية للروبوتات 30

ثانيا : الاتجاه المعارض لفكرة منح الشخصية القانونية للروبوتات 34

المبحث الثاني: أثار المسؤولية المدنية لروبوتات الذكاء الاصطناعي..... 37

المطلب الأول: التعويض عن الأضرار التي يتسبب فيها الذكاء الاصطناعي 37

الفقرة الأولى : التعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي تسببها الروبوتات..... 38

أولا : التعويض عن الأضرار المادية التي تسببها الروبوتات الذكاء الاصطناعي.... 38

ثانيا: التعويض عن الأضرار الأدبية التي تسببها الروبوتات 40
الفقرة الثانية: الآليات المبتكرة للتعويض عن الأضرار التي تسببها الروبوتات 42
أولا: نظام التأمين الإجباري للروبوتات 42
ثانيا: تأسيس صندوق تعويضات لتعويض المتضررين عن الاضرار التي تسببها الروبوتات 45
المطلب الثاني : طرق دفع المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوتات الذكاء الاصطناعي 49
الفقرة الأولى: إعفاء حارس الروبوت وفقا للقواعد العامة 49
أولا: إثبات حارس الروبوت السبب الأجنبي للإعفاء من المسؤولية 49
ثانيا: إثبات حارس الروبوت أنه فعل ما كان ضروريا لمنع الضرر 52
الفقرة الثانية: إعفاء المنتج وفقا للقواعد الخاصة 54
أولا : أسباب الإعفاء العامة من المسؤولية التقصيرية 54
تانيا : الأسباب الخاصة للإعفاء من المسؤولية التقصيرية 58
خاتمة 63
لائحة المراجع 66